حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الدُّرُّ الثّمين في بعض ما ذكرهُ أبو حيان وعارضهُ السّمين لمحمد بن محمد بدر الدّين الغزي (ت ٩٨٤ هـ) دراسة وتحقيق

د. عبد الرحمن إسماعيل التَّميميّ

كلية القانون - جامعة الإمام الصادق (عليه السلام)

العراق

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٥٨٨ - الحولية ٤٢

١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م (مارس)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل، وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الحولية الثانية والأربعون
الرسالة الثامنة والثمانون بعد المئة الخامسة
١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢٢م

هيئة التحرير

أ.د. يعقوب يوسف الكندري
رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الله محمد الغزالي
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. عبد العزيز علي سفر
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. تغريد محمد القدسي
قسم دراسات المعلومات

أ.د. نعمان محمود أحمد جبران
قسم التاريخ

أ.د. باقر سليمان النجار
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

أ.د. هشام فتحي جاد الرب
قسم علم النفس

د. عبد الله محمد الجسمي
قسم الفلسفة

د. إبراهيم ناجي الهدبان
قسم العلوم السياسية

د. أحمد مبارك الحصم
قسم الجغرافيا

مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د. باسل حاتم
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

أ.د. منى بيكر
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ.د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ.د. حمدي حسن أبو العينين
قسم كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ.د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

أ.د. ساري حنفي
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
الجامعة الأمريكية - بيروت

أ.د. عبد الله الوليعي
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

أ.د. مأمون فندي
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية

قواعدُ النَّشْر

في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

١- تنشرُ الحَوْليّاتُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة والآداب.

٢- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.

٣- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى في أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.

٤- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (١٥٠٠٠) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول، (بحدود ٥٠ صفحةً). وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (٦٠٠٠٠) كلمة (في حدود ٢٠٠ صفحة).

٥- يُقدَّمُ البَحْثُ بالبريد الإلكترونيّ: (aass@ku.edu.kw) مكتوبًا بواسطة مُعالِج النّصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط (١٤) Arabic Simplified. في حالة البُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط (١٢) Roman New Times في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.

٦- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْث، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (٢٠٠) كلمة. على أنْ يحتويَ ملخَّصُ البحث على: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، ومَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، وأبرز النّتائج المُستَخْلَصة، وأهمّ الاستنتاجات.

٧- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْث سيرةً علميَّةً مُختصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.

٨- تُقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة ٨٠٠*٦٠٠.

٩- في حالة رغبة الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.

١٠- يراعي الباحثُ عند كتابة البحث الالتزامَ بأحدث نسخة من أحد النِّظامين:

أ – Modern Language Association MLA

ب – American Psychological Association APA

يستخدم في البحوث والدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب نظام MLA، والبحوث في مجال الدِّراسات الاجتماعيّة نظام APA، من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، أو في قائمة المراجع.

أولًا: في الدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب، يمكن كتابةُ المرجع على نظام MLA على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ:

١ – الهوامش: – توضع الهوامشُ في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

- تُرتَّبُ أرقامُ التَّوْثيق بطريقة متسلسلة حتّى نهاية كلِّ فصل، أو حتّى نهاية البَحْث في حالة عدم وجود فصول.
- تثبت الهوامش عند ذِكْرها لأوّل مرّة كاملةً على النَّحْو الآتي: اسم المؤلِّف، عُنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رَقْم الجزء، رَقْم الطَّبْعة، اسم النّاشر، مكان النَّشْر، سنة النَّشْر، رَقْم الصّفْحة.

مثال: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦).

٢- المراجع:

(فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط 1، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١).

ويمكن الرجوعُ إلى العديد منَ المواقع الَّتي توضِّحُ عمليةَ استخدام المراجع، منها:

quickquide/mla/com.libguides.irsc:http

ثانيًا: في مجال العلوم الاجتماعيّة، يمكن كتابةُ المراجع على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433–.

ويمكن زيارة موقع: http://www.apastyle.org

لمعرفة القواعد الخاصَّة بهذا النِّظام.

١١- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Roman Script).

١٢- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر رجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني.

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

أ - لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ طريقة.

ب - لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.

ج - لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.

د- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ في جهات أخرى بعد موافقة الحَوْليّاتِ على نشرها. وإذا ثبت ذلك؛ فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.

ه- يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه في جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ - على الأقلِّ - على نَشْرِه في الحَوْليّات.

و - يُعْرَضُ البَحْثُ الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا، بَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة.

و- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ خَمْسينَ نسخةً من بَحْثِه المنشورِ، كإهداء.

تُرْسَلُ البحوثُ وجميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت
ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS
E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الثالث من الحولية الثانية والأربعين – مارس ٢٠٢٢

بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

بعد مرور عامين منذ بدء الجائحة، بدأت (مرة أخرى) بوادر الانفراجة تلوح في الأفق بعدما توسع العالم في عمليات التطعيم ضد هذا الفيروس، وبعد أن جاء المتحور الأكثر نشاطًا وعدوى (أوميكرون) وبأقل الأعراض مقارنة بالمتحورات الفيروسية الأخرى. بدأت بوادر الانفراج والانفتاح في دول العالم بعد أن طغى الإغلاق الكلي والجزئي، ليحقق العلم أيضًا انتصاره في نهاية المطاف بعد اكتشاف التطعيم الذي أنقذ العالم من كارثة وطاعون جديد يفتك ليس بأجزاء من المعمورة كما فعلت الأوبئة الأخرى إنما بجميع أنحائها؛ إذ لم يشهد التاريخ البشري انتشار مثل هذا الوباء وانتقاله بهذا الشكل وبهذه السرعة. نعم، انتصر العلم على كل رأي خالف التطعيم وضرورته وأهميته، وانتصر العلم بعدما خرج العالم بأقل الخسائر في الأرواح على الرغم من العدد الكبير الذي فقدناه منهم. لقد بينت الدراسات أن التحورات المتعددة التي حصلت لهذا الفيروس كان العامل المؤثر فيها هو شريحة غير المحصنين، وقد يكون أبرز أسباب عدم التحصين هو عدم توافق كمية إنتاج اللقاحات المعتمدة وسرعة وصوله للعالم بأسره في زمن يسمح بتوزيع عادل وسريع، إضافة إلى عدم رغبة بعضهم في الإقدام عليه، وهو الذي جاء مؤثّرًا أيضًا في بعض الأوقات. فانتشر المتحور الهندي على سبيل المثال في بيئة كثيفة السكان غير محصنة، والمتحور جنوب الإفريقي وأوميكرون في بيئة لم يكن التطعيم والتحصين فيها قد استوفى نسبًا مناسبة بين السكان. وقد جاء ذلك تزامنًا مع النشاط العلمي وزيادة في كمية الإنتاج وصلت إلى ما وصلت إليه الحالة الآن، وتم الانتصار على هذه الجائحة، ونرجو ألا يكون هذا الانتصار انتصارًا مؤقّتًا. إن هذا الانتصار بكل تأكيد هو انتصار حذر؛ فما زالت التعليمات بالتشديد على مسألة التباعد الاجتماعي في بعض الدول ولبس الكمامة، مع انفتاح دول أخرى وبشكل موسع وإعلان الانتصار الكامل، على أن يكون التعامل مع هذا المرض أو الفيروس بوصفه مرضًا عاديًّا سنويًّا باقيًا معنا

كبقية الأمراض. نسأل الله أن يلطف بنا وبالعباد، وأن يكون للعالم العربي إسهام ومشاركة في انتصارات علمية قادمة.

في هذا العدد ست رسائل متنوعة في مجالي العلوم الاجتماعية والإنسانية: جاءت الرسالة (٥٨٧) في المجال الإعلامي وركزت على قضية شغلت الرأي العام المحلي تحديدًا تمثلت في الاعتماد على وسائل الإعلام خلال الهجمات الإرهابية؛ فجاءت دراسة حالة عن حادثة تفجير مسجد الإمام الصادق في الكويت، وهي من إعداد خالد الحميدي القحص من قسم الإعلام بجامعة الكويت. وجاءت الرسالة (٥٨٨) في اللغة العربية، وهي عبارة عن دراسة وتحقيق، وجاءت تحت عنوان: (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين) لمحمد بن محمد بدر الدين الغزي (ت ٩٨٤هـ) لعبد الرحمن إسماعيل التميمي من جامعة الإمام الصادق. أما الرسالة (٥٨٩)، فكانت في الفلسفة وعن: (النزعة التوفيقية في فلسفة ولتر ستيس) لمحمود سيد أحمد من قسم الفلسفة من جامعة الكويت. وجاءت الرسالة (٥٩٠) لمعتز بالله السعيد من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في بحث عن (الأسس المنهجية لتحرير المعجم التاريخي للغة العربية). وجاءت الرسالة (٥٩١) دراسة مقاربة في التطوير وعن: (هندسة التوازن في العلاقة بين البرلمان والحكومة في النظم البرلمانية) للباحثين خالد العدوان من قسم العلاقات الدولية في كلية أحمد بن محمد العسكرية بدولة قطر، وخالد الدباس من قسم العلوم السياسية من جامعة اليرموك. أما الرسالة الأخيرة (٥٩٢) في هذا العدد، فهي في مجال علم النفس وعن: (أثر بعض إستراتيجيات التعلم النشط في تحسين عمليات الذاكرة وأساليب التعلم والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة جامعة الكويت) للباحثين سعود الغانم من قسم علم النفس بجامعة الكويت، وعبد المطلب عبد القادر المستشار النفسي في دولة الكويت.

ونرجو أن يحقق هذا التنوع الغاية المرجوة، وأن يكون مفيدًا وممتعًا للقارئ العربي.

10.34120/0757-042-588-001

الرسالة ٥٨٨

الدُّرُّ الثَّمين في بعض ما ذكرهُ أبو حيان وعارضهُ السَّمين لمحمد بن محمد بدر الدّين الغزي (ت ٩٨٤ هـ) دراسة وتحقيق

د. عبد الرحمن إسماعيل التَّميميّ
كلية القانون - جامعة الإمام الصادق (عليه السلام)
العــراق

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثانية والأربعون ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م

المؤلف:

د. عبد الرحمن إسماعيل التَّميميّ

- (دكتوراه فلسفة في اللغة العربية) من جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، تخصص (اللغة).
- مدرس في جامعة الإمام الصادق عليه السلام فرع صلاح الدين منذ ٢٠١٧/٦/١م.

الإنتاج العلمي:

١- المحاكمات لعبد الكريم عبد الجبار التبريزي ، دراسة وتحقيق. كتاب نشر في منصة كتبنا – القاهرة، ٢٠١٨م.

٢- مباحث نحوية في كَلِم العربية في كتاب المحاكمات لعبد الكريم التبريزي (ت بعد ٨٣١ هـ) بحث منشور في مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد ، ملحق العدد ١٨٨، لسنة ٢٠١٦م .

٣- الصناعة النحوية والمعنى في كتاب المحاكمات لعبد الكريم التبريزي (ت بعد ٨٣١ هـ) بحث منشور في مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد ، ملحق العدد ١٢١، لسنة ٢٠١٧م .

المحتوى

الملخص ١٣

المقدمة ١٥

القسم الأول: المؤَلِّف والمُؤَلَّف ١٧

المبحث الأول: التّعريف بالمؤَلِّف ١٧

المبحث الثاني: المُؤلَّف ٢١

المبحث الثالث: منهج التحقيق، والنسخ الخطية المعتمدة ٣٤

صور من النسخ الخطية المعتمدة ٣٩

القسم الثاني: النّصّ المحقق ٤٥

الهوامش ٦٧

المراجع ٩٥

الملخص

هذه رسالة عنوانها (الدّرُّ الثَّمين في بعض ما ذكره أبو حيّان وعارضه السَّمين) من تأليف بدر الدِّين الغزيّ، ومادّة هذه الرِّسالة أجوبة لأربع عشرة مسألة نحوية اعترض فيها أبو حيّان الأندلسيّ صاحب كتاب (البحر المحيط) على جار الله الزَّمخشريّ صاحب كتاب (الكشاف) وانتصر السَّمين الحلبيّ للزمخشريّ فيها. وتبرز أهمية هذه الرِّسالة في كونها تبحث في آراء علماء كانوا رؤساء قومهم في العربية والتّفسير. وبعد تتبع الرّسالة وجدت الغزيّ قد انتصر لأبي حيّان وعرض ما أمكنه من أجوبة دفع فيها ردود السّمين، واستشهد في كل مسألة بأبيات شعرية مقتبسة من تفسير منظوم – التّيسير في التّفسير – صنّفه قبل تصنيف هذه الرِّسالة. ويتلخص منهجي في هذا التّحقيق في جمع النّسخ الخطية لهذه الرّسالة، وقد وفقت بالحصول على ثلاث نسخ متفرقة كاملة، فنسخت الرّسالة وقمت بتحقيقها. ومن نتائج هذه الدّراسة: ظهور مُؤلَّف جديد يضاف إلى مصنفات العربية، وظهور مصنّف جديد لبدر الدِّين الذي عُرف بعربيته.

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ النَّبيينَ، وعلى آل بيتهِ الأطهارِ، وصحابتهِ الأبرارِ، وبعد ...

فهذه رسالةٌ من تأليفِ العلامة بدر الدّين الغزيّ، مفتي عصرهِ، وإمام مِصره، صاحب التَّصانيف والمعارف، شهِدَ لعلمه كلّ عارفٍ. صنّفها في مسائل اختلف فيها علماء أفتوا في القرآنِ ومكنونهِ، وتبحروا في النَّحو وفنونهِ، جارُ الله الزَّمخشريّ وأبو حيّان الأندلسيّ والسّمينُ الحلبيّ، فجمع بعضًا من المسائل النَّحويّة، مضيفًا إليها من أجوبته السَّنية، مع مراعاة العدل والإنصاف، كما قال دون حَيْدٍ واعتساف.

ومادّة هذه الرِّسالة أجوبة لأربع عشرة مسألة نحوية اعترض فيها الإمام أبو حيّان الأندلسي صاحب البحر المحيط على جارِ الله الزِّمخشريّ صاحب الكشّاف، وانتصر السّمين الحلبيّ للزمخشريّ فيها على حساب شيخه أبي حيّان.

فدفعتني الرّغبة الشّديدة في إحياء التراث العربي الإسلاميّ، ولا سيما تراث علوم القرآن والعربية إلى تحقيق هذه الرّسالة، وبعث الرّوح فيها من جديد، فقمت بجمع ما أمكنني جمعه من النّسخ الخطية لهذه الرِّسالة والمباشرة بتحقيقها، والمنهج الذي سرتُ عليه في التَّحقيق يتلخص في الآتي:

القسم الأول: المؤلِّف والمؤلَّف.

ويقع في مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: التَّعريف بالمؤلِّف.

المبحث الثاني: التَّعريف بالمؤلَّف.

المبحث الثالث: منهج التَّحقيق، والنُّسخ الخطية المعتمدة.

القسم الثاني: النَّصّ المحقق.

علمًا أن لهذه المسائل رسالة أخرى ألفها علي جلبي الشَّهير بـ قنالي زاده، ألفها بعد الغزيّ وفي حياته، وقد انتصر فيها للسّمين وردّ على الغزيِّ فيها، والرِّسالة قيد التَّحقيق إن شاء **الله**.

هذا، وأسال **الله** القبول، وأن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ممّا جهلنا، والحمدُ **لله** ربّ العالمين.

القسم الأول
المُؤَلِّف والمُؤَلَّف

المبحث الأول
التَّعريف بالمؤلِّف

- اسمه:

مُحَمَّد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن نور الدِّين بن بدر الدِّين بن عثمان بن جابر أبو البركات بدر الدِّين الغزيّ، العامريّ، القرشيّ، الشَّافعيّ[١].

- مولده:

قال ابنه نجم الدِّين الغزيّ: «كان ميلاده في وقت العشاء ليلة الاثنين رابع عشر من ذي القعدة الحرام سنة أربع وتسعمئة»[٢].

- شيوخه:

ممّا لا شكّ فيه أن البراعة التي تحلى بها الغزيّ في العلوم والمعارف لم تأتِ من فراغ، فقد نهلها من شيوخ وأئمة مختصين، فأخذ القراءات عن بدر الدِّين علي السَّنهوريّ برواياته العشر، وأخذ الفقه والعربية والمنطق عن والده الشَّيخ رضي الدِّين الغزيّ، وأخذ الحديث والتَّصوف عن البدر بن الشّويخ المقدسيّ، ورحل إلى القاهرة؛ لينهل من علمها لخمس سنوات؛ ليتتلمذ على يد مشايخها منهم: القاضي زكريا، والبرهان بن أبي شريف، والبرهان القلقشنديّ، والقسطلانيّ، واستجاز له والده من الإمام جلال الدِّين السُّيوطيّ، ومن مشايخه أيضًا: محمد البغداديّ، ومحمد بن السُّبكيّ[٣].

- **مصنفاته**:

كثرت تصانيف الشَّيخ بدر الدِّين الغزيّ حتى زادت عن مئة وبضعة عشر مصنفًا في مختلف العلوم، ومن أشهرها:

- **المطبوع**: (آداب العشرة وذكر الصّحبة والأخوة).
- **المخطوط**:

- (التّيسير في التّفسير) له نسخة مخطوطة في جامعة نابلس.
- (الدّرّ الثّمين في بعض ما ذكره أبو حيّان وعارضه السَّمين) وهي الرّسالة التي نحن بصدد تحقيقها.

- **المذكور**:

- (حاشيتان على شرح المنهاج للمحلي).
- (شرحان على المنهاج).
- (ثلاثة شروح على الألفية في النَّحو) شرح منثور وشرحان منظومان.
- (شرح الصُّدور بشرح الشُّذور).
- (شرح على التَّوضيح لابن هشام).
- (شرح شواهد التّلخيص في المعاني والبيان).
- (اللمحة في اختصار الملحة).
- (شرح نظم الآجرومية).
- (العقد الجامع في شرح الدّرر اللوامع نظم جمع الجوامع في الأصول)، وغيرها كثير[٤] .

- ومن مصنفاته المنشورة:

١- آداب العِشْرة وذكر الصُّحبة والإخوة، مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٦٨.

٢- آداب المواكلة، دار ابن كثير - دمشق، بيروت ١٩٨٧م.

٣- الدّرّ النَّضيد في أدب المفيد والمستفيد، مكتبة التّوعية الإسلامية - مصر ٢٠٠٦م.

٤- المطالع البدرية في المنازل الرُّومية، دار السّويديّ للنشر والتَّوزيع - أبو ظبي ٢٠٠٤م.

- مشيخته وتلامذته:

تصدّر الغزي للتدريس في دمشق بعد عودته من القاهرة سنة إحدى وعشرين وتسعمئة، واجتمعت عليه الطَّلبة وهو ابن سبع عشرة سنة[٥].

تولى مشيخة القراء بالجامع الأموي، وإمامة المقصورة، وبلغ من العلوم ما يؤهله لها، حتى قال عنه ابنه نجم الدِّين: «الشَّيخ الإمام، العالم العلامة، المُحقق المُدقق الهمام، شيخ الإسلام ... الحائز قصبات السَّبق في تحقيق العلوم الشَّرعية، وتدقيق الفنون العقلية والنَّقلية، الفقيه المفسر المحدِّث النَّحوي المقرئ الأصولي النَّظار»[٦].

وأما طلبته الذين حملوا عنه العلم فكثير، لدرجة أنه جمعهم في فهرست، ومنهم: قاضي القضاة محمد أفندي المعروف بجوي زاده، وقاضي القضاة محمد أفندي بن بستان، وكل منهم صار مفتيًا بالتَّخت السُّلطانيّ العثمانيّ، ومن طلبته أيضًا: المفتيان بدمشق ابن العبد، وفوزي أفندي[٧].

- وفـاتــه:

توفي -رحمه **الله**- بعد مرض أصابه في اليوم الثاني من شهر شوال لسنة أربع وثمانين وتسعمئة للهجرة، واستمر مريضًا إلى يوم الأربعاء السّادس

عشر من شهر شوال من السَّنة ذاتها حتى توفي فيه عقب أذان العصر، وصلّى عليه شهاب الدِّين العيثاويّ يوم الخميس بعد صلاة الظُّهر في الجامع الأمويّ، ودُفن بتربة الشَّيخ أرسلان في دمشق، وقال ماماي الشَّاعر مؤرخًا لوفاته: [بحر الكامل]

أَبْكَى الجَوَامِعَ وَالمَسَاجِدَ فَقْدُ مَن ... قَدْ كَانَ شَمسَ عَوارف التّمْكِين

وَكَذا المَدَارِسُ أظلَمَتْ لمّا أتى ... تأريخُهُ بخفاءِ بدر الدِّين[٨]

- من أقوال العلماء فيه:

قال قنالي زاده في حقه وحقّ رسالته هذه في مقدمة رسالته التي ألفها في المسائل ذاتها: «فهذا نبذٌ من الكلام، وشيءٌ من النَّقض والإبرام، يتعلق بأجوبة الشّيخ الفاضل ... تفضّل باستخراجها وتجريدها فاضل عَصرنا، وعلامة مِصرنا الذي تشرّف به الزّمان وطاب، كأنّه رجع عن بخله بالأفاضل وتاب، فهو حسنة من حسناته، وعهده سِنَة من سناته، وتكلم بأحسن تقرير، وأعذب تحرير، وأتى بمحاكماتٍ يخضع لها كل قَرْمٍ[٩] نحرير»[١٠].

وقال نجم الدِّين الغزيّ محدثًا عن والده: «ولقد كان –رضي **الله** تعالى عنه– ممَّن جمع بين العلم، والعمل، والسِّيادة، والرِّئاسة، وحسن السَّمت، وحسن الخلق، والسَّخاء، والحياء؛ عاش ثمانين سنة، إلا أيامًا قليلة ما عهدت له فيها صبوة[١١]، ولا حفظت عليه كبوة؛ بل كان فيها موفر الحرمة، موقر الكلمة»[١٢].

قال شهاب الدِّين الخفاجيّ: «بدر الدِّين بن رضِيّ الدِّين الغَزيّ العامرِيّ الشَّامِيّ فريدُ الدَّهر وأوانِه، وابن عبَّاسٍ في زمانِه، وسَلْمان آل بيتِه، وحسَّان قصيدتِه وبيْتِه، صاحب الفنون، وغَيْثُ الإفادة الهَتُون، جمالُ الكُتُب والسِّيَر، سيِّد أهل الحديث وعَيْن ذوِي الأثَر، ممَّن حازتْ به أقطارُ غَزَّة، شرفًا باذخًا وعِزّة»[١٣].

المبحث الثاني
المُـؤَلَّـف

- عنوان الرِّسالة ونِسبتُها:

من المعلوم أن لكلِّ مصنّفٍ عنوانًا، وأن هذا العنوان في الغالب يضعهُ مصنفُ الكتاب، وغالبًا ما يوضع العنوان على غلاف الكتاب، أو يصرِّح به المصنّف في مقدمته، أو يذكره في نهاية كتابه فيقول: تمّ بحمد الله كتاب كذا، وقد يذكر أهل التَّراجم أسماء المصنفات عند ترجمة العالم.

وفي رسالتنا هذه ذكر المصنّف عنوان الرِّسالة في مقدمته، وإنّ تسميةَ المُصنّفِ الكتابَ في مقدمته بقوله: (سميتهُ كذا) أو (هذا كتابُ كذا)، ونحو ذلك من العبارات الصرَّيحة لَمِنْ أقوى الطَّرائق لتثبيت عنوانِ المُصنَّف[١٤].

قال بدر الدِّين الغزيّ في مقدمة الرِّسالة: «فهذه رسالة أشار بتأليفها مَن إشارته جزم، وامتثال أمره حزم ... وسمّيتها **بالدّرّ الثّمين في بعض ما ذكره أبو حيّان وعارضه السّمين**»[١٥].

والمتابع للتَّراجم يجد نسبة الرِّسالة لمؤلفها ثابتة، إلا أنهم قد ذكروا عنوان الرِّسالة مختلفًا عمّا أورده مُصنِّفُهُ، قال حاجي خليفة: «وروى تقي الدِّين عن بعض أفاضل الشَّاميين أن الشَّيخ بدر الدِّين استخرج الأبحاث المذكورة ورجَّح كلام أبي حَيَّان فيها. وزيّف اعتراضات السَّمين عليها وسمَّاها بـ(الدُّر الثَّمين في المناقشة بين أبي حَيَّان والسَّمين)»[١٦].

وقال في كشف الظّنون: «الدُّرّ الثَّمين في المُناقشة بين أبي حيّان والسَّمين، للشّيخ بدر الدِّين ... استخرج عشرة أبحاث من إعرابه بإشارة من المولى العلامة علي بن أمر الله القاضي بدمشق»[١٧].

وقال البغداديُّ: «بدر الدِّين أبو البركات العامريّ الغزيّ ... له من التَّصانيف... الدّرّ الثَّمين فِي المناقشة بَين أبي حَيَّان والسَّمين»[١٨].

فنجدُ جميع من ترجم له يتفق على لفظ (الدّر الثَّمين) إلّا أننا نقف على نصٍّ لابنه نجم الدّين يقول فيه غير ذلك، جاء في الكواكب السَّائرة: «وسمَّى الوالدُ رسالتَه العقد الثَّمين، في المناقشة بين أبي حيَّان والسَّمين»[١٩]. وهذا مخالف لأهل التَّراجم، بل هو مخالف لما صرّح به صاحبُ التَّصنيف.

فبعد التَّحقق من نسبة الرِّسالة لمُصنّفها بدر الدِّين الغزيّ، بقي أن نعتمد عنوانًا لهذه الرِّسالة وهو ما أطلقه عليها المُصنف: «الدّرُّ الثّمين في بعض ما ذكرهُ أبو حيّان وعارضه السّمين»؛ لأنّ العنوانَ هذا ثابتٌ في جميع نسخ الرِّسالة، وإطلاق المُصنف العنوانَ على تصنيفه أقوى دليل لتثبيت عنوان الرِّسالة، ولنقف هنا على تعريفٍ بسيطٍ لمفردات هذا العنوان.

- **الدُّرّ**: العِظام من اللؤلؤ، ومفرده دُرّة، ومنه قوله تعالى: ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[٢٠]؛ أي: ثاقب مضيء[٢١].
- **الثَّمين**: وهو الشّيء القيِّم النَّفيس، ومعنى (الدّرّ الثّمين) اللؤلؤ القيّم النَّفيس[٢٢].
- في بعض ما ذكره: أي: أقوال مختارة لا على سبيل الحصر والجمع، وكلمة (بعض) تدلُّ على الجزء لا الكلَ[٢٣].
- **أبو حيّان**: محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الغرناطيّ أثير الدِّين أبو حيان الأندلسيّ الجيانيّ، ولد في أواخر شهر شوال سنة ٦٥٤ هـ، من أشهر مؤلفاته: البحر المحيط في التّفسير، النَّهر الماد في التّفسير، التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، وهي محققة ومنشورة، توفي رحمه **الله** في شهر صفر سنة ٧٤٥ هـ[٢٤].

- **عارضه**: وهي من الاعتراض، إذا قابل الشَّيء بالشَّيء، قال ابن منظور: «وعرض الشَّيء يعرض واعترض: انتصب ومنع وصار عارضًا ... ويقال: اعترض الشّيء دون الشّيء؛ أي: حال دونه»[٢٥].

- **السَّمين**: أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم بن محمد، أبو العباس شهاب الدّين السّمين الحلبيّ المصري الشّافعيّ النّحوي، صاحب كتاب (الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)، وهو محقق ومنشور، توفي رحمه **الله** في شهر جمادى الأولى سنة ٧٥٦ هـ[٢٦].

- مادَّة الرِّسالة وسببُ تأليفها:

تشكّلت مادَّة الرِّسالة من أربع عشرة مسألة اعترض فيها الإمام أبو حيّان على الزَّمخشريّ، ثمّ خالف شهاب الدِّين السَّمين شيخه فيها وانتصر للزمخشريّ، وهذا ما صرّح به بدر الدّين الغزيّ في مقدمته إذ قال: «فهذه رسالة أشار بتأليفها مَن إشارته جزم، وامتثال أمره حزم، ولهمّته في استنباط العلوم وتحقيقها عزم، أن أجرد عشر مسائل أو نحوها ممّا تعقبه الإمام أبو حيّان على الكشّاف، وانتقده تلميذه السّمين»[٢٧].

وهذه المسائل جميعها مسائل لغويّة نحويّة، ولا يخفى على ذي لُبٍ براعة الزَّمخشريّ وأبي حيّان والسَّمين الحلبيّ في اللغة وعلومها.

أما سبب تأليف الكتاب فيظهر في قول القنوجيّ: «إن المولى الفاضل علي بن أمر **الله** المعروف بابن الحنا القاضي بالشَّام حضر مرة درس الشَّيخ العلامة بدر الدّين الغزيّ لما ختم في الجامع الأمويّ من التَّفسير الذي صنفه وجرى فيه بينهما أبحاث منها: اعتراضات السَّمين على شيخه. فقال الشَّيخ: إن أكثرها غير وارد. وقال المولى علي: الذي في اعتقادي أن أكثرها وارد وأصرَّ على ذلك، ثم

إن المولى المذكور كشف عن ترجمة السَّمين فرأى أن الحافظ ابن حجر وافقه فيه حيث قال في: الدّرر صنف في حياة شيخه وناقشه مناقشات كثيرة غالبها جيدة، فكتب إلى الشَّيخ أبياتًا يسأله أن يكتب ما عثر الشّهاب عليه من أبحاث، فاستخرج عشرة منها ورجَّح فيها كلام أبي حيان وزيَّف اعتراضات السَّمين عليها وسماه بـ: (الدُّرّ الثّمين في المناقشة بين أبي حيان والسَّمين) وأرسلها إلى القاضي فلما وقف عليها انتصر للسمين ورجّح كلامه على كلام أبي حيان، وأجاب عن اعتراضات الشّيخ بدر الدِّين وردّ كلامه في رسالة كبيرة وقف عليها علماء الشَّام، ورجّحوا كتابته على كتابة البدر وأقرّوا له بالفضل والتّقدم»[٢٨].

وقد ذكر نجم الدّين الغزيّ مناظرة شعرية وقعت بين والده بدر الدِّين الغزيّ وبين علي جلبي زاده الذي ألف هو أيضًا رسالة في المسائل الواردة أنفسها، فقال في الكواكب السَّائرة: «وصار بينه وبين شيخ الإسلام مفاوضة في أبي حيان، وتلميذه السَّمين أيُّهما أمثل؟ فمال الشَّيخ إلى أبي حيان، وقال: إن كلامه أحسن وأجود، ومال الأفندي إلى ضد ذلك، ثم كتب بعد ذلك رقعة إلى الشَّيخ يتلطف فيها، وذكر فيها ترجمة السَّمين من كلام شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانيّ في الدّرر الكامنة، وفيها قوله: إنه ناقش أبا حيان في إعرابه مناقشات غالبها جيد، وصدَّر الأفندي رقعته بقوله: [بحر البسيط]

يا سَيدًا قدرهُ في العلمِ مُشتَهرٌ ... وهلْ رأى النَّاسُ قدرًا غير مُشْتَهرِ؟

يفوقُ فضلاً على أهلِ العلومِ كما ... يفوقُ بدرُ جميعِ الأنجمِ الزُّهرِ

بعثتَ قولَ إمامٍ كان صنعتُهُ ... تبيانَ كعبة فضْلِ رافعِ الحجرِ

في ذكرِ ترجمةِ الشَّيخِ السَّمينِ شِها ... ب الدِّينِ أوردَهَا كالنَّثرِ في الدّرَرِ

إن شئتم فانظروا لا زالَ حضْرَتُكم ... مُؤيدًا من إلهِ النَّاسِ بالنّظرِ

فأجاب الشّيخ الوالد رحمه الله تعالى بقوله: [بحر البسيط]

يـا سَيدًا فاقَ أهلَ العصرِ قاطبةً ... في كلِّ فنٍّ على المقدارِ مُشتهرُ

ويا إمامًا سَما فوقَ الرُّؤوسِ عُلا ... قدْ وافقَ الخبرَ من عليائهِ الخبرُ

بَعثتَ قولَ شهابٍ في الشّهابِ لهُ ... نعتٌ بهِ طابت الأخبارُ والسّيرُ

جَاءتْ مُناقَشةٌ منهُ لسيدِهِ ... إذْ لاحَ مِن فكرهِ من لفظهُ دُررُ

إن الأثيرَ أبا حَيان عُمدتُهَا ... بهِ الأئمةُ في الآفاقِ تَفتخرُ

والكلُّ مُغتَرفٌ من بحرهِ نَهلاً ... فالبعضُ مُعترفٌ والبعضُ منتكرُ

ثمَّ السّمينُ سَمينٌ من معارفِهِ ... ليسَ التّغيرُ يعروهُ ولا الغيرُ

وليسَ ضائرٌ كلَّ مَن يناقشُهُ ... والبحرُ صافٍ وقدْ يبدو بهِ كدرُ

والشَّمسُ والبدرُ قدْ يَعروهُما فترٌ ... والضَّوءُ والنُّورُ من هذينِ مُنتشرُ

يكفيهما شَرفًا منكَ الثَّناءُ ومن ... مولاه يومًا عليَّ فهو مُنتصرُ

واخترتُ رفعَ رويٍّ حيثُ ناسبَهُ ... عُلاكَ يا شمس فضلٍ زانها خفرُ

فارفعْ من جَانبي حتمًا لجانبِكُم ... وخُفْضُ عَيْشي مِن جَدواكَ مُنتظِرُ

فكتب إليه الأفندي مجيبًا وملتمسًا: [البحر البسيط]

نَظْمٌ من السّيدِ الشّيخِ الإمامِ أتَى ... كالنّجمِ مُلتمعًا والدّر منتشرًا

عُلومُهُ لُجَّةٌ لا غروَ إن قُذِفَتْ ... من خطهِ عنبرًا من لفظهِ دُررا

كمالُهُ غيرُ محصورٍ، وليسَ يرى ... مَن يبتغِي المدحَ إلا العيَّ والحصرا

أفـاد حتمًـا بتفضيـلِ الإمـامِ أبي ... حيان أحياهُ مَن أحيا الورى وبَرى
إنَّ الشِّهـابَ دخـانٌ مظلـمٌ فـإذا ... دانى الأثيرَ غدا نجمًا يُضي ويرى
يـرى الشِّهـابُ إذا أهدى مناقشةً ... علـى الأثيرِ وفـي إعـرابهِ سَطرا
كقيمِ البـاغِ قـدْ يَهـدِي لسيـدِهِ ... برسمِ خدمتِـهِ مـن بـاغِـهِ الثَّمرا
لكنْ على الحضرةِ العليا يُعرضُ إذْ ... أمر على خاطرِ المملوكِ قدْ خَطرا
إن تخرج الشَّمس من أبحاثِهِ وعلى الـ ... إنصافِ يُلقى عليهِ البحثُ والنّظرا
عسى يحصل مِن تحقيقِ سَيدنا ... فـوائدَ تحتـوي الأوضَـاعَ والغرَرا
ثـمَّ الـرّوي تَفـاءلنَـا بفتحَتِـهِ ... منَّا لنـا، ولكُم والفتـحُ والظّفـرا

فكتب كل منهما رسالة اختار فيها عشرة أبحاث بين الشَّيخين، وسمى الوالد رسالته العقد الثَّمين في المناقشة بين أبي حيان والسمين، وكتب فيها اثني عشر بحثًا، ثم أرسلها إلى الأفندي، وكتب إليه معها: [البحر البسيط]

بحرٌ طمَا وحَلا واستخرجَ الدُّررا ... عِقْدًا يـرصَّـفُ منظومًا ومُنتثـرا
وامتـدَ جعفـرُ فضـلٍ للسـوي بهِ ... يحيـى ربيعٌ رباع أو خصيب برا
وفـاحَ عِرفُ جنانٍ أمطرتْ سِحرًا ... منـهُ فأنعشَ قلبًـا كـان مُستعِرا
بنفحـةٍ منـهُ أولـى مثـل ثانيـة ... من نفحةِ الصّورِ يحيى خاطر فترا
والعبدُ يفخـرُ إن مـولاهُ كـاتبَهُ ... أدّى الأمانَـة عنـهُ واقتفـى أثرَا
ثمَّ الـولا أثـره مستلـزم وكفـى ... ومَـن علـي يـواليهِ فقدْ نُصـرا
والعبـدُ ممتثـلٌ مـرسـومَ سيـدهُ ... فـي جمعِ عشرةِ أبحاثٍ لهُ سطرا

ممَّا أثـارتْـهُ أفكـارُ الأثيـرِ وقدْ ... بـثَّ الشِّهـابُ مِـن قدحِهِ شَـررا

وأنتَ حاكمُها التُرْضى حكومته ... وإنما العدلُ والإنصافُ منهُ يُرى

وأنـتَ حـاكـمُ هـذا العصرِ سيدُهُ ... فاحكم بفكرك في العصرِ الذي غَبرا

فبحرُ فضلكَ لا تُحصى عجائبُهُ ... وروضُ فكركَ يُؤتي الزَّهرَ والثّمرا

لا زلت قدرك مرفوعةً وقولك مَتْـ ... بوعًا وحلمك مسموعًا على الكبرا

ودمـتَ فـي دولـةٍ درويـةٍ أبـدًا ... ما غابَ كوكبُ أفقٍ أو بدا سِحرا[٢٩]

- منهج المصنف في الرِّسالة:

نَهجَ بدر الدِّين الغزيّ في رسالته هذه نهج كتب المُحاكمات، فنراه يقوم بعرض أقوال العلماء تِباعًا: الزَّمخشريّ ثمَّ أبي حيّان ثمَّ السّمين الحلبيّ، ثمّ يقوم ببيان جوابه في المسألة، ويختم كلّ مسألة بأبياتٍ شعرية مقتبسة من تفسيره المنظوم تُجسد مضمون المسألة.

وبعد تتبع الرّسالة وجدتُ الغزيّ -رحمه **الله**- قد انتصر لأبي حيّان، وعرض ما أمكنه من أجوبةٍ دفع فيها ردود السّمين، ويختم كل مسألة بأبياتٍ شعرية مقتبسة من تفسيرٍ منظومٍ صنّفه قبل تصنيف هذه الرّسالة. إلا أن هذا التفسير المسمّى (التيسير في التفسير) غير محقق، وقد حصلت على خمس نسخ من أجزاء مخطوطته، وخرجتُ ما أمكنني أن أخرجه، وبقيت سبعة مواطن لم أستطع أن أقف عليها؛ لنقص في النسخ أو بياض في موطنها.

- مصادره:

يمكننا تصنيفُ المصادر التي اعتمدها الغزيُّ في تصنيف رسالته على قسمين:

أولاً – المصادر الأساسية: وهي المصادر التي قامت عليها رسالة الغزيّ، ولم ينفك عن هذه المصادر في جميع المسائل، وهي أربعة مصادر:

١- **الكشّاف**: لجار **الله** الزّمخشريّ، وهو التَّفسير الذي اعتَرضَ على بعض أقواله أبو حيّان.

٢- **البحر المحيط في التَّفسير**: لأبي حيّان الأندلسيّ، وهو التَّفسير الذي اعترض فيه أبو حيّان على بعض توجيهات الزَّمخشريّ.

٣- **الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**: لشهاب الدّين السَّمين الحلبيّ، وهو الكتاب الذي حوى بعض الأقوال التي خالف فيها السَّمين شيخه وانتصر للزمخشريّ؛ ولأجل هذه الأقوال قامت هذه الرِّسالة ورسالة أخرى سيأتي بيانها إن شاء **الله**. وبعد تتبع رسالة الغزيّ لم نرَه يصرح بالدّرّ المصون في رسالته قط.

٤- **التَّفسير المنظوم**: لبدر الدّين الغزيّ، وهو تفسير منظوم فسّر فيه بدر الدِّين الغزيّ القرآن الكريم بأبياتٍ شعرية، وأورد المسائل فيه. وفي رسالتنا هذه استشهد الغزيّ بالأبيات من هذا التفسير في كل مسألة.

ثانيًا – المصادر الثانويّة: وهي المصادر التي أوردها بدر الدّين الغزيّ في رسالته أثناء عرضه للمسائل، وتندرج هذه المصادر تحت ثلاثة أقسام:

١- **المصادر المصرّح بذكرها**: وتنحصر في مصدر واحد فقط، هو كتاب (النَّهر الماد في التَّفسير) لأبي حيّان الأندلسي. ولم يصرح بدر الدِّين الغزيّ بعنوان أي مصدر آخر.

٢- **المصادر التي صرّح بذكر مصنفيها ولم يذكر أسماءها، وهي**:

(أ) الكلبيّ (٢٠٤هـ).

(ب) الطَّبريّ (٣١٠هـ).

(ج) ابن عطية (٥٤٢هـ).

(د) أبو البقاء العكبريّ (٦١٦هـ).

(هـ) السَّفاقسيّ (٧٤٢هـ).

(و) الطِّيبيّ (٧٤٣هـ).

(ز) ابن هشام (٧٦١هـ).

(ح) التَّفتازانيّ (٧٩٢هـ).

٣- **المصادر التي لم يصرح بها ولا بمؤلفيها**: وهي مصادر أُخر، يسند أقواله بها إلا أنه لم يصرح بذكرها أو بذكر مُصنفيها، فنراه يقول مثلاً: ويجيب السَّمين وابن هشام وغيرهما...، وأهل البيان يسمّون هذا اختصاصًا...، ويمكن التَّخريج على ما يصنعه أصحابنا في نصّين متعارضين...، وهو لا يجوز على الصَّحيح من مذاهب النَّحويين...، بدليل قول النَّحويين...، على المختار عند البصريين...، على خلاف لبعض الكوفيين...، وأمثال هذه العبارات كثير[٣٠].

- **شواهده**:

دَرَجَ النُّحاة في مصنفاتهم على تأكيد القاعدة النّحوية بشواهد مسموعة؛ لأنّ الشَّاهد النَّحوي هو ما يراد به إثبات صحة قاعدة نحوية أو استعمال لفظ أو تركيب لغوي فيؤيَّد بدليل نقلي مسموع عن عربي يُشْهد له بالفصاحة، ولذلك عدّ المحققون الشَّاهد في علم النَّحو هو النَّحو لأهميته[٣١]. فهو من أقوى الأدلة اعتمادًا في إثبات قضايا اللغة، لذلك يقول ابن جني: «واعلم أنّك إذا أدّاك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثمّ سمعت العربَ قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه»[٣٢].

والعجيب في رسالتنا أن الغزيَّ –رحمه الله– لم يعطِ اهتمامًا كبيرًا للشَّاهد النَّحوي، مع أن مُؤلَّفه يحتاج إلى ذكر شواهد يَسْندُ بها قوله؛ لأنّه يرجّح قولًا على حساب آخر. ففي جميع أجوبته على المسائل المختلف فيها لم نقف على شاهدٍ واحد أورده. إلّا في المسألة الأخيرة التي أورد فيها قولًا لأبي حيّان ثمّ اعترض عليه، فقد أورد في هذه المسألة خمسة شواهد قرآنية[٣٣].

وأمّا الشَّواهد التي نراها في المتن فهي شواهد مقتبسة من مصادره مع أقوال الزَّمخشريّ وأبي حيّان والسَّمين الحلبيّ، ولم يوردها الغزيّ في جوابه.

– أهمية الرِّسالة:

اعتنى أهل العربية قديمًا وحديثًا بالبحث في المسائل الخلافية والتَّصنيف لكتب المحاكمات، فمنها (الإنصاف في مسائل الخلاف)، و(المحاكمات لعبد الكريم التّبريزيّ) و(المحاكمات للشّاويّ) لأهميتها، ورسالتنا تمتازُ بسماتٍ تجعلها من التّصانيف المهمة التي تمكنها من الإضافة لتصانيف المحاكمات العربية، وفيما يأتي بعض الأمور التي توضح ذلك:

١– تبدأُ أهمية هذه الرِّسالة بكونها تتصل بعِلمَين كونهما أصل العلوم والمعارف، وهما علم القرآن والتَّفسير، وعلم العربية.

٢– مؤلفها بدر الدّين الغزيّ شيخ عصره وإمام زمانه، يشار له بالعلم والمعرفة، لا سيما التَّفسير والعربية.

٣– مادّة الرِّسالة عبارة عن مسائل خلافية لغوية نحوية خالصة، وقف بدر الدّين الغزيّ عند كلِّ مسألة وقام بعرضها وتوضيحها وبيان الصّواب فيها بما يراه مناسبًا.

٤– هذه المسائل الخلافية وقعت بين علماء كلّ منهم يُعدُّ شيخ عصره في التَّفسير واللغة، جارِ الله الزَّمخشريّ صاحب الكشَّاف، وأبي حيّان

الأندلسيّ صاحب البحر المحيط، والسّمين الحلبيّ صاحب الدّرّ المصون، ولا يختلف اثنان في براعتهم في التّفسير واللغة وفنونهما.

- **المآخذ عليه**:

كان للغزي –رحمه **الله**– في هذه الرّسالة هفوات، وهذا أمر طبيعيٌّ، قرّره الحريريّ بقوله في المقامات: [البحر الكامل]

واعْلَمْ بأنّكَ إن طَلَبْ ... تَ مُهَذّبًا رُمتَ الشّطَطْ

مَن ذا الذي مَا سَاء قـ ... طُّ ومَن لهُ الحُسْنَى فقطْ[٤٣]

- **وتلك الهفوات هي**:

١- نرى –**والله** أعلم– أن المؤلِّف قد انحاز إلى أبي حيّان في جميع المسائل، وأن موقفه هذا لم يكن علميًّا، وقد سندنا في بعض المسائل أقوال السَّمين بأقوال أئمة العربية، وممّا يوضح انحيازه ما يأتي:

(أ) في إحدى المسائل طالب بدر الدّين الغزيّ السّمين الحلبيّ بدليل على ما يقول، ثمّ في نهاية المسألة قال: «وأبو حيّان ثقة لا يحتاج إلى دليل فيما ينقله»[٣٥]، فلماذا يحتاج السّمين إلى دليل، ولا يحتاج أبو حيّان إليه؟ هل السّمين ليس بثقة؟ أو العربية تفرض علينا الدَّليل من الجميع؟!

(ب) إن سَلّم بحجّة السّمين على أبي حيّان فنراهُ يختلقُ سببًا لقول أبي حيّان ولم يعترف بخطأ قول أبي حيّان، ففي إحدى المسائل قال السّمينُ والسّفاقسيُّ بالتّأويل لقول الزّمخشريّ، فقال البدر الغزيّ

إن أبا حيّان هو من فتح لهما باب التّأويل[٣٦]، وسؤالنا هنا لماذا لم يقل أبو حيّان بالتّأويل لكلام الزّمخشريّ؟ ولماذا اعترض على قول الزّمخشريّ إن كان قولُهُ صائبًا؟

(ج) في جميع الرِّسالة لم يُصرح الغزيّ بكتاب السَّمين الحلبيّ (الدّرُّ المصون) في حين قد صرّح في أكثر من موطن بالبحر المحيط، والنّهر المادّ أيضًا.

٢- لم نقف له على شاهدٍ واحدٍ يثبت به جوابه في المسائل التي اعترض فيها السّمين على شيخه، مع أن هذه المسائل هي مسائل خلافية، وهذه المسائل هي أحوج ما تكون إلى الشّواهد النَّحوية، فنراه يُدلي بجوابه دون شاهدٍ يسنده.

٣- لم يستعن بأقوال العلماء السَّابقين له، فقد وجدنا ضَعفًا في كثير من مواطن النَّقل.

٤- خلطَ الغزيّ -رحمه **الله**- بين المصطلحات البلاغية والنّحوية، ممّا جعله يخطِئ الزَّمخشريّ والسّمين في حين أرادوا المصطلح البلاغي، وأراد أبو حيّان المصطلح النّحوي، وهذا الخلط لم يضع جوابه في مكانه[٣٧].

- التَّصنيفات المُشابهة:

التّصنيفُ في المسائل الخلافية كثيرٌ جدًّا، ولذلك سنقف في موطننا هذا على التَّصنيفات القائمة على المسائل الخلافية التي وقعت على أقوال الزَّمخشريّ في كتابه (الكشاف)، ومن هذه التَّصنيفات:

١- **المُحاكمات**: لعبد الكريم بن عبد الجبار التَّبريزيّ كان حيًّا سنة (٨٣١ هـ): وهو كتابٌ يضم مسائل خلافية بين الزَّمخشريّ والقطب الرّازيّ وجمال

الدّين الأقسرائيّ، وتم تحقيق هذا الكتاب في جامعة بغداد –كلية الآداب– قسم اللغة العربية عام ٢٠١٦م.

٢- **رسالة في المحاكمة بين الزَّمخشريّ وأبي حيّان والسّمين**: لعلي جلبي الشَّهير بـ قنالي زاده توفي سنة (٩٧٩ هـ): وهي رسالة تبحث في المسائل عينها التي عرضها بدر الدّين الغزيّ في رسالته، إلّا أن قنالي زاده رجّح أقوال السّمين فيها، وهي قيد التَّحقيق إن شاء الله.

٣- **المُحاكمات بين أبي حيّان وابن عطية والزَّمخشريّ**: لأبي زكريا يحيى بن محمد الشّاويّ توفي سنة (١٠٩٦ هـ)، وتم تحقيق هذا الكتاب ونشره بمجلدين في دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عثمان، ٢٠٠٩م.

المبحث الثَّالث

مَنهجُ التَّحقيقِ، والنُّسخُ الخطيّةُ المُعتمدة

للتحقيق مناهج عدّة، ومنهجي في تحقيق هذه الرِّسالة أبيّنه بما يأتي:

١- جمع النّسخ الخطيّة لهذه الرّسالة (الدّرّ الثّمين في بعض ما ذكره أبو حيّان وعارضه السّمين) لبدر الدّين الغزيّ، ثمّ مقابلة النّسخ بعضِها مع بعض لاختيار نسخة أصل منها، ورمزت لها بـ (أ)، وإثبات الفروق بين النّسخ في حواشي النّصّ المُحقق.

٢- نَسخ المخطوط، وضبط النّص بالشّكل على المشهور من قواعد الإملاء، فقد اعتاد المصنف متابعًا من سبقه على تسهيل الهمزات مثلاً، فقمنا بإثباتها، ونبَّهتُ على ما يحسن عليه التَّنبيه من عثرات اللغة والتَّصحيح الإملائي؛ ليتضح المعنى وتضبط العبارة ويزال اللّبس. وأدخلتُ علامات التَّرقيم المناسبة على وفق القواعد الحديثة.

٣- رمزت لنهاية وجه كلّ ورقة من مخطوط نسخة الأصل بـ(و)، ولنهاية ظهرها بـ(ظ)، ووضعت مع كل رمز رقم الورقة واضعًا بين الرقم والرّمز خطًّا مائلاً وجعلتها بين معقوفتين هكذا: [١/ و]، [١/ ظ].

٤- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وجعلتها بين قوسين مزهرين، مع مراعاة رسم المصحف في رسمها، وتخريج الحديث الوارد في المتن، وكذا فعلتُ في الأشعار فعزوتها إلى أصحابها، ثمّ إلى المصادر المعتنية بها.

٥- قمتُ بضبط الأبيات الشعرية عروضيًّا، ممّا أدى إلى تسكين بعض الكلمات وحقها التحريك.

٦- قمت بالتَّرجمة الموجزة والكاشفة لكل عَلَم ورد في هذه الرِّسالة، وأحلت إلى كتب التَّراجم التي اعتمدتها.

٧- جعلتُ ما أضفته في المتن بين معقوفتين هكذا [ ]، ما يستقيم به المعنى وتتضح به العبارة، ونبهت عليه في الحاشية.

٨- التَّعليق في الحاشية على ما يحتاج إلى تعليق من أقوال وأحكام نحوية بغية التَّوضيح وما تتم به الفائدة.

٩- التَّنبيه في الحواشي على المسائل المهمة التي أثارها المصنف، معتمدًا على المصادر المتخصصة بهذه المسائل.

١٠- جعلت عملي هذا يقع في قسمين: أولهما: الدّراسة، والثَّاني: النّصُّ المحقق.

١١- أثبتُ المصادر الأساسية التي أفاد منها المصنف تصريحًا أو تلميحًا، وحواشي التَّحقيق تدل على ذلك، مُحيلاً ما نسبه من أقوال العلماء إلى كتبهم ما استطعت.

١٢- أغفلتُ ترجمة الأعلام في القسم الدّراسي؛ اكتفاءً بما فعلته في حاشية النّصّ المُحقق.

١٣- ذيّلتُ القسم الدّراسي بصورٍ من نُسخ المخطوطات التي وقفت عليها.

النُّسخ الخطية المعتمدة

بفضل **الله** تعالى ثمّ البحث والتَّدقيق استطعت أن أحصل على ثلاث نسخ خطيّة من مكتباتٍ متفرقة من رسالة: (الدّرّ الثَّمين في بعض ما ذكره أبو حيّان وعارضه السّمين) لبدر الدّين الغزيّ رحمه **الله** تعالى، وهي على النّحو الآتي:

- **النّسخة الأولى: نسخة مكتبة مهرشاة سلطان في إسطنبول، ورمزت لها بـ** (أ).

محفوظة ضمن مجموع تحت عنوان: (مجموعة الحواشي) وبرقم: (٣٩)، عدد لوحات الرسالة: (٧)، ومعدل عدد الأسطر: (٢٥)، ومعدل الكلمات في السطر الواحد: (١٠).

وهي خالية من تاريخ النّسخ واسم الناسخ، وعلى غلافها عبارة تمليك مؤرخة، كتب فيها: (شرف تملكه العبد الفقير عبد **الله** ... سنة ١٠٧٦).

وهذه النّسخة تامّة ملونة خطّها واضح، وكتبت بمدادين الأسود والأحمر، كُتب في بدايتها: «رسالة أخرى في المحاكمة بين أبي حيّان وتلميذه لبدر الدّين الغزيّ الشَّامي»، وجاء في نهايتها: «انتهت الرّسالة، و**الله** الموفق، والحمد **لله** أوّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، كما يحب ويرضى، وصلى **الله** على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا».

وقد اتخذتها أصلاً في التَّحقيق للأسباب الآتية:

١- أنها نسخة تامّة واضحة الخط خالية من الرّطوبة والسّقط.

٢- أنها أقدم النّسخ الثلاث التي وقفتُ عليها، فسنة نسخها في حياة المؤلف أو بعد وفاته بقليل، ففي عبارة التَّمليك الواردة على الغلاف إشارة إلى ذلك، فعبارة التّمليك كتبت سنة (١٠٧٦هـ) فهي بعد وفاة المؤلف بـ (٩٢) سنة.

- **النّسخة الثانية: نسخة مكتبة مينيسيا في إسطنبول، ورمزت لها بـ (م).**

محفوظة برقم: (١٧٧)، وعدد لوحاتها: (١١)، ومعدل عدد الأسطر: (١٩)، ومعدل الكلمات في السّطر الواحد: (٩)، واسم النَّاسخ: سليمان بن يوسف السّرائيّ، وسنة نسخها: (١١٢٦هـ).

وهي نسخة جيدة تامّة واضحة ملونة، كتبت بمدادين الأسود والأحمر، كُتب في بدايتها: «رسالة الشّيخ بدر الدّين بن رضي الدّين الغزيّ الدّمشقيّ رحمة الله عليه رحمة واسعة»، وكُتب في نهايتها: «قد تم كتابته على يد الفقير إلى الله الرّؤوف، أحقر الورى سليمان بن يوسف السّرائيّ، عَفا عنهما الملك العافي، في أوائل شهر شوال المنتظم في سلك عد والنّون مع الباء بعد الألف، من هجرة من له العزّ والشّرف، على هاجرها أفضل الثّنايا، وأكمل التّحايا».

وسنة النَّسخ كتبت بنظام حساب الجُمَّل وهو: «ضرب من التأريخ استعمله المؤلفون العرب قديمًا يعتمد على العبارة عوض الأرقام ... وقد وصلت إلينا مخطوطات عربية كثيرة مؤرخة بهذا النّظام»[٣٨].

واعتمدتُ على هذه النُّسخة في التّحقيق، مثبتًا الفروق في المقابلة على النسخة (أ)، وذلك للأسباب الآتية:

١- نسخة تامّة واضحة خالية من السَّقط والطمس والرُّطوبة.

٢- اسم النَّاسخ وسنة النَّسخ مثبت عليها.

٣- سنة نسخها (١١٢٦ هـ) قريبة من وفاة المؤلف.

- النُّسخة الثّالثة: نسخة المكتبة التّيمورية - المحفوظة في دار الكتب المصرية، ورمزت لها بـ(ت).

رقم الحفظ: ٣٣/١ [٣٨٥]، وعدد لوحاتها: (١٥)، ومعدل عدد الأسطر: (١٩)، ومعدل الكلمات في السَّطر الواحد: (٩)، واسم النّاسخ: محمود صدقي، وتاريخ النّسخ: ١٩١٤/١٠/٤م.

وهي نسخة جيدة تامّة واضحة، كتبت بمداد واحد أسود، ونُسخت على نسخة تاريخها (١٠٠٩ هـ)، كُتب على غلافها: «الدّرّ الثَّمين في بعض ما ذكره أبو حيّان وعارضه السّمين، للشيخ بدر الدّين بن رضي الدّين الغزيّ الدّمشقيّ رحمه الله في ذكر عشر مسائل ممّا تعقبه الإمام أبو حيّان على الكشّاف وانتقده تلميذه السّمين رحمهم الله آمين»، وكتب في نهايتها: «قد تم كتابته على يد الفقير إلى الله المعبود أحقر الورى يوسف بن محمود في أوائل جمادى الآخرة لسنة تسع وألف من الهجرة النَّبوية على صاحبها الصَّلاة والتَّحية. قد وقع الفراغ من نسخ هذا في يوم الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩١٤، كاتبه محمود صدقي نساخ». ولم أستطع الحصول على النسخة التي تمّ نسخ هذه النسخة عليها.

واعتمدتُ على هذه النُّسخة في التَّحقيق، مثبتًا الفروق في المقابلة على النسخة (أ)، وذلك للأسباب الآتية:

١- نسخة تامّة واضحة خالية من الطَّمس والرّطوبة.

٢- اسم النَّاسخ وسنة النَّسخ مثبت عليها.

٣- نسخة منسوخة على نسخة ثبت فيها سنة نسخها قريب من وفاة المؤلف.

٤- في هذه النُّسخة شبه كبير مع نسخة مكتبة (مينيسيا) والتي رمزت لها بـ(م)؛ ممّا يجعلها نسخة جيدة.

رسالة أخرى للمحاكمة بين الحلبي والسمين
لبدر الدين الغزي الشافعي

لسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف من وفقه بالعلم والعمل، وزينه بالهداية المعتمدة في الأول، وعلى آله وصحبه المتزهين عن السفاهة والزلل وبعد فهذه رسالة اشارتها ليفهما من اشاره جزم، وامتثال امر جزم، ولهجة في استنباط العلوم وتحقيقها غرام، اوردت عشر مسائل اودعها فقيه الامام ابو حيان على الكشاف واستقى نحيز السمين مع رعاية الانصاف، فاحببت الجاذكرها وامتثلت ما به امر وسميتها بالدر السمين في بعض ما ذكره ابو حيان في عالم السمين وفي اسد استمد وعليه في الامور اتوكل واعتمد، وفي المعرب المعدم في مصطلح الزمخشري لتسمية الجملة التي لها محل بالجملة المعربة فرد عليه ابو حيان في كثير من المواضع بان المعربة لا تقع الا في اثناء كلام وانها تكون بين شيئين متطالبين ويجب السمين كما جزم به وغيرها بانه ناشئ على مصطلح البيانيين وتسمية المنصوب على الحال او باضمار فعل بانه منصوب على الاختصاص وقد يكون شكلا اونحوا فتعقبه ابو حيان بانه ليس بجيد فان المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهما واذا ذاك منصوب على المدح وبتعقب السمين بان الزمخشري لم يرد الاختصاص المبوب له في النحو نحو ما معاشر الانبياء لا نورث انما يعني النصب باضمار فعل لائق وان اهل البيان يسمون هذا اختصاصا وكذلك يفعل النحاة فيه وغرضه فيقول انه لم الاختصاص الاصطلاحي وانما يريد المعنى وغرضه ان لم تقديم المعمول والخبر يفيد الاختصاص فتعقبه ابو حيان في كل كتابه بانها انما تكون للاهتمام ويطيل في تخريج ذلك فيرد عليه بانه ليس كذلك بل يفيده وقد تبعه السبكي في ذلك اولا وشحن به كتبه

ثم رجع آخرا وما هو في هذه المواد الثلاثة كثيرة في تضاعيف البحر فانه اذا علم ذلك فلنرجع الى ما نحن بصدده في المسائل المتباينة قوله اي الزمخشري ويجوز ان يكون التقدير هاج وقت اناه اسد الملك قال ابو حيان وان عنى ان ذلك على حذف مضاف فيكون ذلك على ان فيه بعدا من جهة ان الحاجة لم تقع وقت اناه اسد الملك الا ان يتجوز في الوقت فلا يحمل على ما يقتضيه الظاهر من انه وقت ابتداء اسد الملك له الا ان يحمل اسناد اسد الملك اياه سابقا على الحاجة وان على اله والعمل وقعت موقع المصدر الواقع ظرف الزمان كعوملت جهد الجهد ومقدم الحاج وصباح الديك فلا يجوز ذلك لان النحويين نصوا على انه لا يقام مقام الظرف الا المصدر المتصرف بالتقسم فلا يجوز اجى ان يصيح الديك ولا جئت ان صباح الديك انتهى قال السمين كذا قال الشيخ وفيه نظر من جهة انه لا يتوجه عن الظرف الا المصدر المتصرف وهذا معارض بانهم نصوا على ان ما المصدرية تنوب عن الزمان وليست بمصدر صريح انتهى وانت تنظر تصريح ابي حيان بانهم نصوا في المسئلة على ما ذكره قول السمين انهم نصوا في نظيرها على ما ذكره لا يقوى هذا بهذا او يحتمل الفرق ويكون التخريج على ما يصنعه اصحابنا في نصين متعارضين او متخالفين للشافعي فيحكي في مسئلة ونظيرها اذ بعضهم يخرج قولا من كل منها الى الآخر وبعضهم يبقي النصين على ظاهرهما ويتخرج فرقا وقد اشرت الى هذه المسئلة في تقريري بعدني قال الزمخشري او معناه هاج تحليل وقتاه اناه قال ابو حيان ان كان عنى ذلك على حذف مضاف امكن مع التجوز بوقت او عنى موقع حذف ذلك وفعل هنا فاما بجعلك حمدوق الخ او مقدم الحاج فزاد وهم، فانه خفي بطرق ذكرها بلحظ في الوقت لما قدرناه وهذه السمين رد اما اخيرا على ان قد ضعفا قوله فانه قد ورد في القرآن وفي بعضها في بعض واسمع

الورقة الأولى من نسخة (أ).

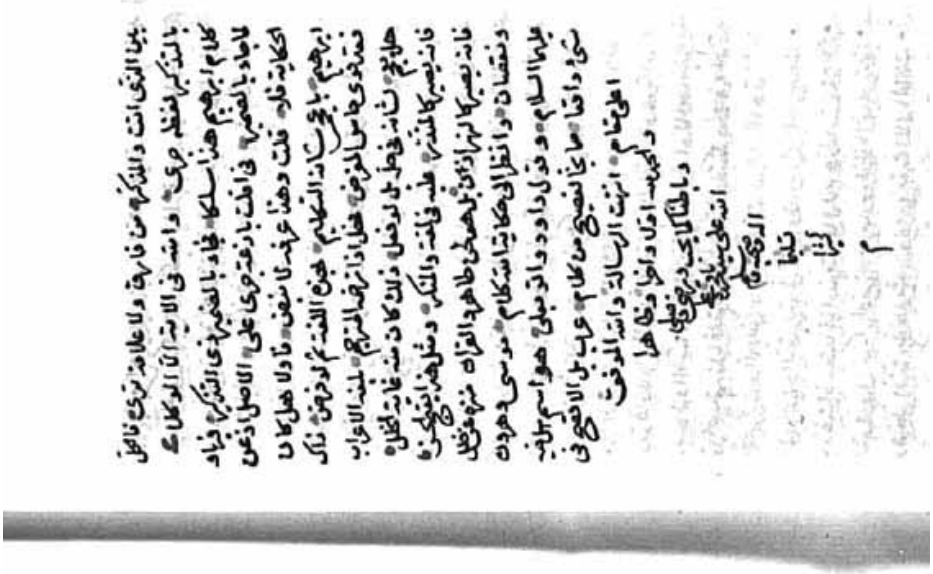

الورقة الأخيرة من نسخة (أ).

الورقة الأولى من نسخة (م).

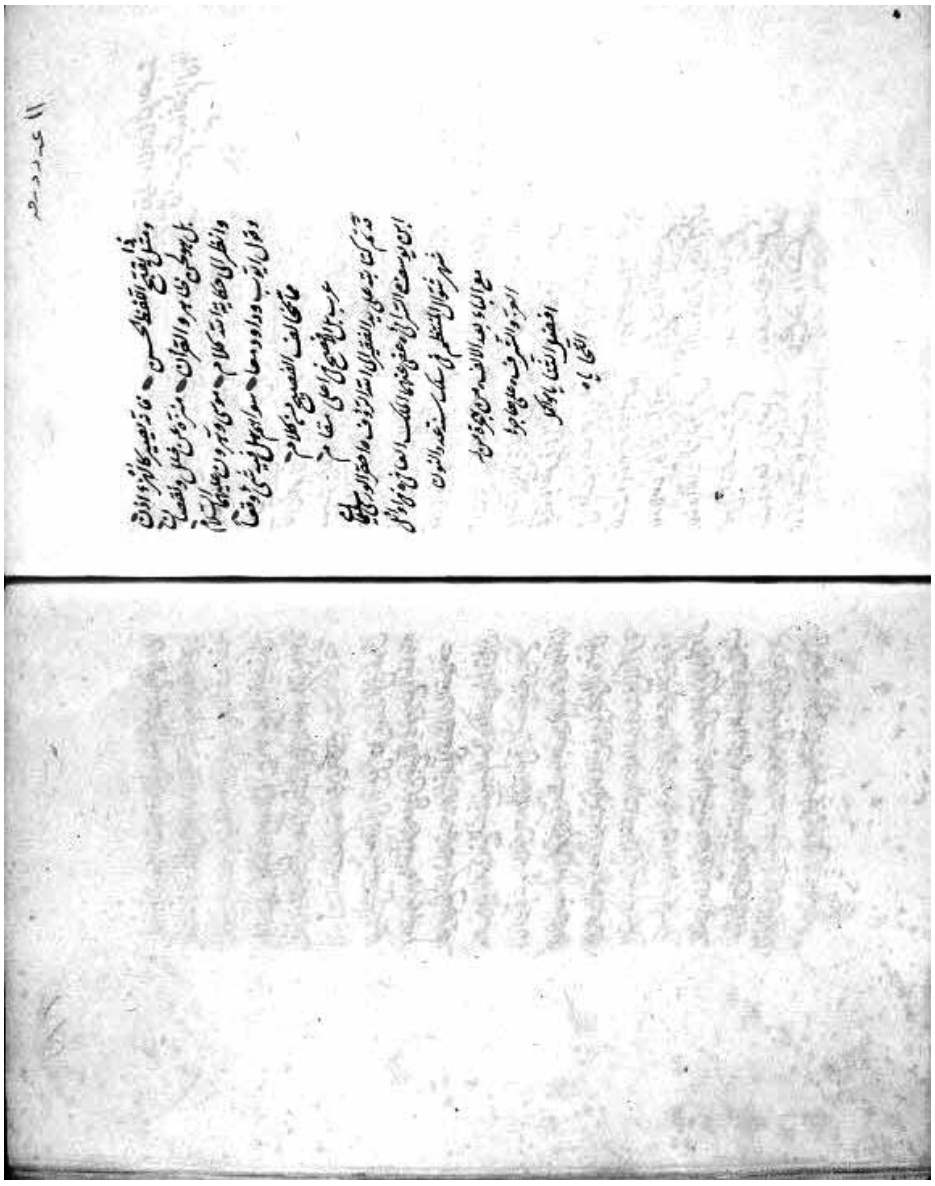

الورقة الأخيرة من نسخة (م).

الورقة الأولى من نسخة (ت).

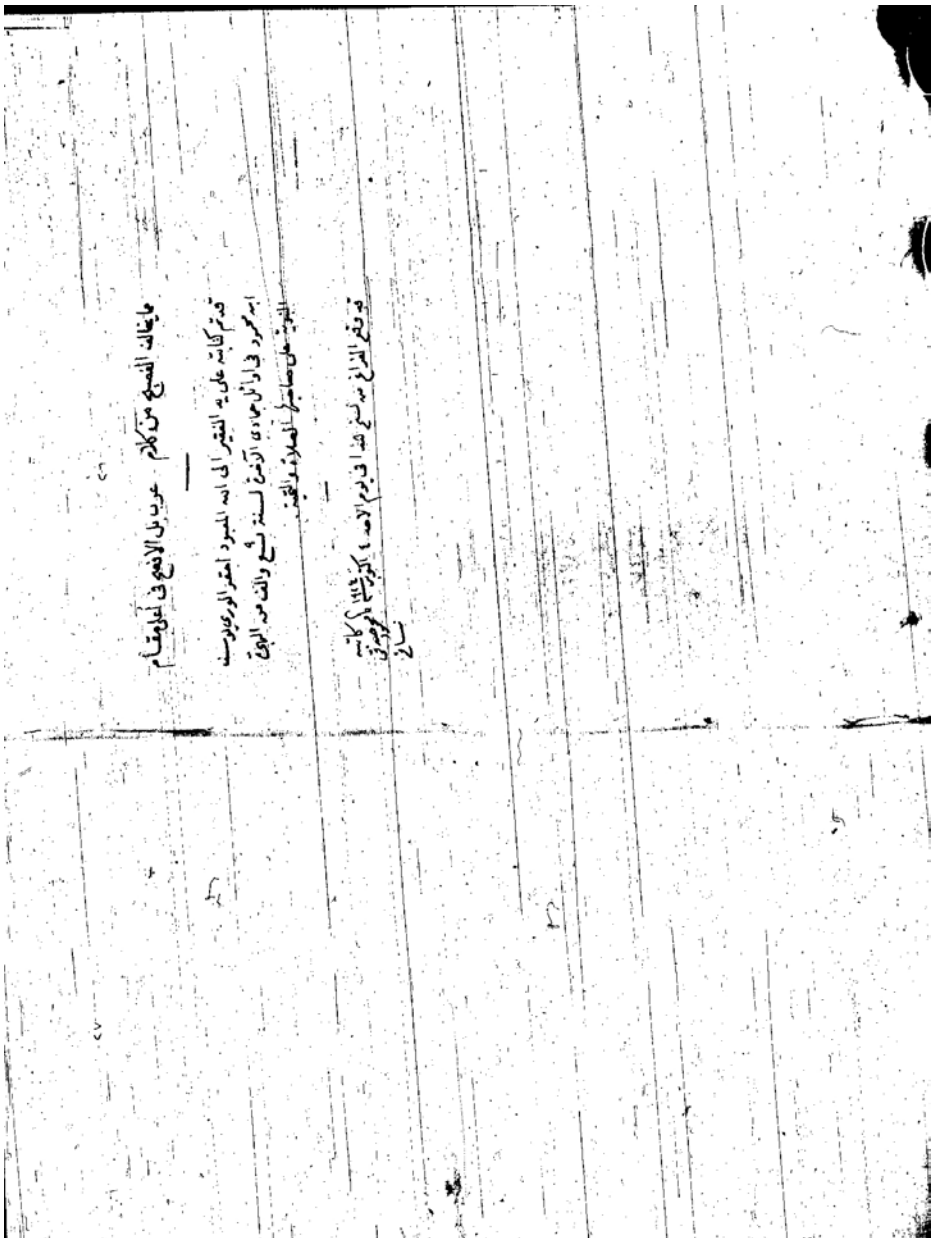

الورقة الأخيرة من نسخة (ت).

رسالة في المحاكمة بين أبي حيّان وتلميذه[٣٩]، لبدر الدِّين بن رضى الدِّين الغزيّ الشّاميّ الدّمشقيّ رحمة الله عليه رحمة واسعة[٤٠].

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد **لله** الذي شرّف مَن وفّقه بالعلم والعمل، وزيّنه بالهداية المقدّرة في الأزل، والصّلاة والسّلام على محمّد أفضل خلق **الله** عزّ وجلّ[٤١]، وعلى آلهِ وصحبه المنزّهين عن السّفاهة والزّلل، وبعد.

فهذه رسالة أشار بتأليفها مَن إشارته جزم، وامتثال أمره حزم[٤٢]، ولهمّته في استنباط العلوم وتحقيقها عزم[٤٣]، أن أجرد عشر مسائل أو نحوها ممّا تعقبه الإمام أبو حيّان على الكشّاف، وانتقده تلميذه السّمين مع رعاية الإنصاف، فأجبته إلى ما ذكره[٤٤]، وامتثلت ما به أمْرُه[٤٥]، وسمّيتها **بالدّرّ الثّمين في بعض ما ذكره أبو حيّان وعارضه السّمين**، ومن **الله** أستمد، وعليه في الأمور أتوكّل وأعتمد.

ومن المقرّر[٤٦] المعلوم في مصطلح الزمخشري تسميته الجملة التّذييلية بالجملة المعترضة[٤٧]، فردّ[٤٨] عليه أبو حيّان في كثير من المواضع بأنّ المعترضة لا تقع إلّا في أثناء الكلام[٤٩]، وأنّها تكون بين شيئين متطالبين[٥٠]، ويجيبُ السّمين وابن[٥١] هشام[٥٢] وغيرهما: بأنّه ماشٍ[٥٣] على مصطلح البيانيّين[٥٤]، وتسميته المنصوب على المدح أو بإضمار فعل بأنّه منصوب على الاختصاص[٥٥]، وقد يكون مُنَكَّرًا أو مُبهمًا.

فيتعقّبه أبو حيّان بأنّه ليس بجيّد فإنّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهمًا، وإنّما ذلك منصوب على المدح[٥٦]، وينتقده السّمين بأنّ الزمخشريّ لم يعنِ الاختصاص المبوّب له في النحو نحو: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)[٥٧]، إنّما يعني النصب بإضمار فعل لائق، وإنّ أهل البيان يسمّون

هذا اختصاصًا[٥٨]، وكذلك يفعل السّفاقسيُّ[٥٩] وغيره[٦٠]، فيقولون: إنّه لم يرد الاختصاص الاصطلاحيّ، وإنّما يريد المعنويّ[٦١].

وتقريره: أنَّ[٦٢] تقديم المعمول أو الخبر يفيد الاختصاص[٦٣]، فيتعقّبه أبو حيّان في كل كتابه بأنّه إنّما يكون للاهتمام ويطيل في تقرير[٦٤] ذلك.

فيردّ عليه السّمين وغيره[٦٥] بأنّه ليس لذلك بل يقيّده، وقد تبعه السُّبكيّ[٦٦] في ذلك أوّلاً وشحن به كتبه[٦٧]، ثمّ رجع آخرًا وما هو من هذه الموادّ الثّلاثة [١/و] كثير في تفسيرَيه[٦٨] البحر والنّهر، إذا علم ذلك فلنرجع إلى ما نحن بصدده من المسائل المشار إليها.

قوله أي: الزَّمخشريّ: ويجوز أن يكون التَّقدير: حاجّ وقت ﴿ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾[٦٩].

قال أبو حيّان: وإن عنى أنّ ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك على أنّ فيه بُعدًا من جهة أنّ المُحاجّة لم تقع وقت ﴿ أَنْ[٧٠] ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾، إلّا أن يُتجوّز في الوقت فلا يحمل على ما يقتضيه الظّاهر من أنّه وقت ابتداء إيتاء **الله** الملك له، ألا ترى أنّ إيتاء **الله** الملك إيّاه سابق على المُحاجّة، وإن عنى أنّ[٧١] (أنْ) والفعل وقعت موقع المصدر الواقع [موقع] ظرف الزّمان كقولك: (جئت خفوق النّجم، ومَقْدَمَ الحاجّ، وصياح الدّيك) فلا يجوز ذلك؛ لأنّ النّحويين نصّوا على أنّه لا يقام مقام ظرف الزّمان[٧٢] إلّا المصدر المصرّح بلفظه[٧٣]، فلا يجوز: (أجيءُ أنْ يصيحَ الدّيك) ولا: (جئت أن صاحَ الدّيك)[٧٤] انتهى[٧٥].

قال السّمين: كذا قال الشّيخ، وفيه نظر من جهة أنّه لا ينوب عن الظَّرف إلّا المصدر الصَّريح[٧٦]، وهذا معارض بأنّهم نصّوا على أنّ (ما) المصدرية تنوب عن الزّمان وليست بمصدر صريح[٧٧] انتهى[٧٨].

وأنت تنظر تصريح أبي حيّان بأنّهم نصّوا في المسألة على ما ذكر، وقول السّمين أنّهم نصّوا في نظيرها على ما ذكر، ولا يقوى هذا بردّ هذا، أو يحتمل الفرق، ويمكن التَّخريج على ما يصنعه أصحابنا في نصّين متعارضين أو متخالفين للشّافعيّ[٧٩] رضي **الله** تعالى عنه في مسألة ونظيرها، إذ بعضهم يُخرِج قولًا من كلّ منهما إلى الآخر[٨٠]، وبعضهم يبقي النّصّين على ظاهرهما ويستخرج فرقًا[٨١]، وقد أشرت إلى هذه المسألة في تفسيري بقولي[٨٢]: [بحر الرجز]

قالَ الزَّمخشريُّ: أو معنَاهُ ... حَاجَّ الخليلَ وقتَ أنْ آتَاهُ

قالَ أبو حيّان: إنْ كانَ عنَى ... ذاكَ على حَذفِ مضافٍ أَمكنَا

مع التَّجوُّز بوقتٍ أو عنى ... موْقِعَ ظَرْفٍ أنْ وفعلٌ ههنا

فإمّا جِئْتُكَ[٨٣] خُفُوقَ النَّجمْ ... أوْ مَقْدَمَ الْحَاجّ فَذَا ذُو وَهمْ

فإنّهُ خُصَّ بظرفٍ ذُكِرَا[٨٤] ... بلفْظِهِ في الوقتِ لا ما قُدِّرا

وردّهُ السَّمينُ ردًّا مَا اخْتَفَى ... على لبَيْبٍ أَنَّهُ قَدْ ضُعِّفا[٨٥]

قوله: في آل عمران: ﴿ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٣٤ إِذۡ قَالَتِ [١/ظ] ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾[٨٦]: سميع عليم لقول[٨٧] امرأة عمران ونيّتها، و(إذ) منصوب به[٨٨]،[٨٩]، وهو تابع في ذلك الطّبريّ[٩٠]،[٩١].

قال أبو حيّان رحمه **الله** تعالى: «لا يصلح ذلك؛ لأنّ (عليم) إمّا أن يكون خبرًا بعد خبر، أو وصفًا[٩٢] لقوله: (سميع) فإن كان خبرًا فلا يجوز الفصل به[٩٣] بين العامل والمعمول؛ لأنّه أجنبيّ منهما[٩٤]، وإن كان وصفًا فلا يجوز أن يعمل (سميع) في الظّرف؛ لأنّه قد وُصِفَ، واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وُصِفَ

قبل أخذ معموله لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل[٩٥]على خلافٍ لبعض الكوفيين في ذلك[٩٦]؛ ولأنّ اتّصافه تعالى بـ (سميع عليم) لا يتقيّد بذلك الوقت»[٩٧] انتهى.

قال السّمين رحمه **الله**: «هذا العذر غير مانع؛ لأنّه[٩٨] يُتّسع في الظّرف[٩٩] وعديله[١٠٠] ما لا يُتسع في غيره[١٠١]، ولذلك يُقدّم على ما في حيز (أل) الموصولة وما في حيز (أنْ)[١٠٢] المصدرية[١٠٣]»[١٠٤] انتهى.

وقال الشّيخ سعد الدّين[١٠٥] رحمه **الله**: منتصب (إذ) بسميع عليم على التنازع[١٠٦]، وهو أقعد ممّا قاله السّمين.

قلت: وقد قال أبو حيّان نفسُه في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٢١﴾ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ﴾[١٠٧].

قال الزمخشريّ: أو عمل في ﴿إِذْ هَمَّت﴾ معنى ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[١٠٨].

أقول: هذا غير محرّرٍ؛ لأنّ العاملَ لا يكون مركّبًا من وصفين، فتجويزه أن يقول: أو عمل فيه معنى سميع أو عليم، فتكون المسألة من باب التّنازع، هذه عبارة أبي حيّان بحروفها، وربّما يكون الشّيخ سعد الدّين رحمه **الله** أخذ ما نقله هنا من ثمّة كما يقع له ذلك كثيرًا.

وهناك قال السّمين: إنّ التّنازع الذي ذكره أبو حيّان هو مراد الزّمخشريّ[١٠٩]، وجعل ذلك جوابًا له عن الزّمخشريّ عن مقالة أبي حيّان، فاعلمه، وغير خاف مع إعمال أحدهما أن يعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه فتأمّل.

قلت: وقد أشرت إلى هذا البحث في التفسير بقولي: [بحر الرجز]

إِذْ قَالت امْرَأة عِمْرَانَ أَذْكرِ ... وَزَعَمَ الْكشّافُ مثْلُ الطَّبريْ

أَنِ انْتِصَابُهُ بقولهِ سَمِيعْ ... عَلِيمُ أمّا أوّلٌ أو الْجَمِيعْ

وَرَدَّ فـــي البَـحْـــرِ اتِّجَـاهَ الأَوَّلِ ... للـفَـصْـلِ بَـيْـنَ عَـامِـلٍ وَالْـعَـمـلِ

أَنْ يجعَلَ الفَاعلَ[١١٠] أَيْضًا خَبَرَا ... فـإِنْ يَـكُـنْ وصْفَ سَمِيع لا يَرَى

إِعْمَـالَ مَـوْصـوفٍ سِوى الأَقلِّينْ ... ولـمْ يُـقـيِّـدْ وَهَـمًا بِـذَا الـحِـيـنْ

وَاثْـنَـان ليْسَ يَـعـمَـلانِ عَـمَـلا ... إِلّا عَلـى قَـوْلٍ ضَـعـيْـفٍ أُهْـمِـلا

والشَّـيْـخُ سَـعْـدُ الدِّينِ قَـالَ عَمَلا ... علـى التّـنـازُعِ مِمّا[١١١] نَـقَـلا

عـنِ السّمـينِ أَنّ قيّـدَ الـوَصْـفِ ... وَالفَصْـلَ لـمْ يُـؤثّـرا فـي الظَّـرْفِ [٢/و]

إِذْ قـدْ تَـوسّـعُوا بـهِ فَـاعْـتَـنَـيا ... بـمَـا إلـى الـزّمَـخْـشـريِّ نُمِيَا[١١٢]

قـلْـتُ: ومَـا السّـعـدُ إليـهِ قدْ أَشَارْ ... لـهُ أَبـو حيّـان مِـنْ قـبْـلِـهِ صَارْ

فـي مثْلِها مِـن قَـوْلِـهِ: إِذْ هَـمّـتِ ... طَـائِـفَـتَـانِ إِذْ إِلـيْـــهِ ضُـمّـتِ

ثمّ قلت في المكان المشار إليه: [بحر الرجز]

وإِذْ تعلّـقَـتْ بـقـوْلِـهِ: عـلِـيـمْ ... أَوْ بـدلٌ مِـن إِذْ غَـدُوْتَ قَـدْ أُقِـيـمْ

مـعْـمُـوْلُ هـذَا الـفِـعْـلِ إِذْ تَـبـوّء ... وذانِ قـائِـلُـهُـمـا يُـخْـطِـئ

ومَـنْ يُـعلِّـقْ بسَمِيعٍ وعلِيمْ ... معًا فِـي مقـالَـةٍ بمُستَقيمْ

إِلّا إذا أُوّلَ بـــالـتَّـنَـــازُعِ ... ومَـا خَـلا مـعْـنـاهُ عَـنْ تَـنـازُعِ

نـظِـيْـرُهُ مُـطَـابِـقًا قـدْ مَـرّ فِـيْ ... إِذْ قـالـتِ امـرأَةْ عِـمْـرانَ وَفِـيْ

انتهى، والله الموفق.

قوله: ﴿قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا﴾[١١٣] : من أين هذا[١١٤].

قال أبو حيّان: الظّرف إذا كان[١١٥] خبرًا للمبتدأ لا يقدّر داخلاً عليه حرف جرّ غير (في) أمّا أنْ يقدّر داخلاً عليه (مِن) فلا؛ لأنّه إنّما ينتصب على إسقاط (في)، ولذلك إذا أضمر الظّرف[١١٦] تعدّى إليه الفعل بوساطة (في)، إلّا أن يتسع في الفعل فينصبه نصب التّشبيه بالمفعول به، فتقدير الزمخشريّ (أنّى هذا): من أين هذا، تقدير غير سائغ[١١٧] وذهول عن القاعدة التي ذكرناها[١١٨].

قال السّمين: «لم يقدّر غير (في)[١١٩] مع (أنّى) حتى يلزمه ما قال: إنّما جعل (أنّى) بمنزلة (أين) في المعنى[١٢٠]»[١٢١] انتهى.

وقوله: لم يقدّر غير (في)، لم أرَ تقديرها في كلامه هنا، وقد أشرت إلى هذا المبحث في التّفسير بقولي: [بحر الرجز]

ولمْ يُجَزْ تَقْدِيرُ مِنْ أينَ ولا ... يَصحُّ أيْنَ أوْ مَتَى هُنا بَلَى
يَصحُّ كَيفَ إذْ عَنِ الحَال جَرَى ... ذلكَ الاسْتِفهامُ ثُمّ قَدّرَا
مِنْ أَيْنَ والظّرْفُ إذا كانَ خَبَرْ ... مُبتدأٌ لَمْ يُنوَ مَعْهُ حَرفُ جَرٌّ
عَليهِ يدْخُلُ سِوَى في أَمّا ... تَقْديرُ مِنْ فَلا يَصُحُّ جَزمَا
قالَهُ فِي النَّهرِ أبوْ حيّان ... جُوزِيَ بالرَّحْمةِ والغُفْرَانِ
قالَ السّمينُ: لَمْ يُقدّرْ غيْرَ فِيْ ... فإنَّ مِنْ أَيْنَ كَأَنَّى يَعنِي فِيْ
معنَاهُ قدْ أَرادَ ثُمَّ مَا خَفِيْ ... مَا فِي الكَلامِ مِنَ التَّكلُّفِ[١٢٢]

قوله: أو خلقًا آخرين مكان الإنس[١٢٣].

قال أبو حيّان: مدلول آخر في اللغة أن يكون من جنس ما قبله نحو: (رأيت زيدًا وآخر) فلا يكون (آخر) من غير جنس زيد، و(اشتريت فرسًا وآخر) لم يكن (آخر) إلّا من جنس الفرس.

وأجاز الزّمخشريّ وابن عطيّة[١٢٤] هنا أن يكون بآخرين من غير جنس النّاس، وهو خطأ[١٢٥]؛ لأنّ (غير) يقع على المغايرة في جنس أو وصف، وآخر لا يقع إلا على المغايرة في أبعاض الجنس[١٢٦].

قال السّمين: هذا الفرق الذي ذكره وردّ به غير موافق عليه، ولم يستند فيه إلى [٢/ظ] نقل، ولكن قد يُرَدُّ على الكشّاف من وجه آخر وهو أنّ (آخرين) صفة لموصوف محذوف، والصّفة لا تقوم مقام موصوفها إلّا إذا كانت خاصّة بالموصوف نحو: (مررتُ بكاتب)، أو تدلّ عليه[١٢٧]، وهنا ليست بخاصّة فلا بدّ أن يكون من جنس الأوّل، فحصل بذلك الدِّلالة على الموصوف المحذوف انتهى[١٢٨].

وما قاله يصلح تعليلًا لمقال أبي حيّان، وقد أشرتُ إلى البحث في التفسير بقولي: [بحر الرجز]

«ويـــأتِ رَبُّنـــا بـآخَـرِيـنَ ... يُـوجَـدُ آخـرِيـنَ مُـوقِـنِـيـنَا
مكَـانَـكُـمْ وذِكْرُ الزّمخشـريِّ ... أوْ آخـرِيـنَ غيرَ جنْسِ البَشرِ
قَـالَ أَبُـو حَيّـان: وَهْـوَ خَطـأُ ... فـــإنَّ لـفْـظَ آخـــرٍ يُـنـبّـوُ
بـأنّـهُ مِـنْ جنْسِ مَا قَدْ ذُكِرَا ... نحْـوُ: اشْتـريـتُ فَرَسًا وآخَرَا
فَـلا يكُـونُ ذاكَ مِـنْ أجْنَـاسِ ... كُـلُّ المَخَـالِيقِ سِوى الأفْراسِ
والحلبِـيُّ مَـا دَرَى الفَرقَ فَرَدْ ... عليـهِ إذْ لـمْ يـأتِـهِ بمُستـنـدْ

قَـالَ ولكنّـا نَـردُّ مِـن طَريـقٍ آخَـــرَ أنّ آخَـرِيـــنَ لا يلِيـقُ
إلّا بـأنْ يكـونَ نَعْتَ مَحْذُوْفْ وَلا تسدُّ صِفَـةٌ عَـن مَوصُوفْ
إلّا إذا خُـصّـــتْ بِـــهِ أوْ دَلاّ لــهُ دلِيـلٌ فـاحْـذِفِ المُعتـلا
وَهـــاهُنـا ليْسَتْ بخاصّةٍ فَلا بُدَّ وأنْ يلحقَ جِنْسًا أوَّلا»[١٢٩].

وأبو حيّان ثقة لا يحتاج إلى دليل فيما ينقله[١٣٠].

قوله: في قوله تعالى: ﴿لَوْ [١٣٢]أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ﴾[١٣٢]: «ويجوز أن يكون الواو في (مثله) بمعنى (مع)»[١٣٣].

قال أبو حيّان: هذا ليس بشيء؛ لأنّه يصير التقدير: مع مثله معه، أي: مع مثل ما في الأرض مع ما في الأرض، إنْ جعلت الضّمير في (معه) عائدًا على (ما) فيكون (معه) حالًا من (مثله)، وإذا كان ما في الأرض[١٣٤] مع مثله كان مثله معه ضرورة، فلا فائدة في ذكره معه لملازمة معيّة كلّ منهما للآخر[١٣٥].

وأجاب الطّيبيّ: بأنّ (معه) على هذا تأكيد[١٣٦].

وقال السّفاقسيّ: جوابه أنّ التقدير ليس كالتّصريح، والواو متضمّنة معنى (مـع)[١٣٧]، وإنّمـا تقبّح[١٣٨] لو صُرّح بمع، وكثيرًا ما يكون التقدير بخلاف التّصريح كـ(ربّ شاة وسخلتها)[١٣٩]، ولو صرّحت[١٤٠] بقول: (وربّ سخلتها) لم يجز[١٤١].

قال السّمين: قد يجاب بأنّ الضّمير في (معه) عائد على (مثله) ويصير المعنى: مع مثلين، وهو أبلغ من أن يكون مع مثل واحد[١٤٢].

قلت: يحتاج في تفسير كتاب **الله** تعالى إلى نقل صريح، وإلّا دخل تحت الوعيد، ولا نقل في ذلك[١٤٣]، على أن ما قاله قد أشار إليه أبو حيّان نفسه

وعبارته: «وإن جعلت الضّمير عائدًا على (مثله) أي: مع مثله مع ذلك المثل فيكون المعنى[١٤٤]: مع مثلين فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عيٌّ، إذ [٣/و] الكلام المنتظم أن يكون التركيب إذا أريد ذلك المعنى مع مثله»[١٤٥] انتهيت.

وقد أشرتُ إلى هذا البحث في التفسير بقولي ملخصًا: [بحر الرجز]

«وقيلَ: إنَّ الوَاوَ فِي ومثْلُهُ ... كمَعْ وَقالُوا ذاكَ لا وجَهَ لهُ
هُنَا إذِ التَّقديرُ مَعْ مثلُ الّذيْ ... فِي الأرضِ مَعْهُ وَلِضَعْفِهِ أنْبِذِ
هَذا إذا كَانَ الضّميرُ وَاقِعَا ... لِمَا فإنْ[١٤٦] كَانَ لمثلِهْ رَاجِعَا
فَهْوَ أشدُّ فِي ركاكةٍ [و][١٤٧] في ... مَعْنى وَذَاكَ غَايةٌ فِي الضَّعْفِ
لكنْ يُجَابُ باخْتِيارِ الأوَّلِ ... وَمعْهُ أَكّدْ مَا لهُ يلِي
هُوَ وَذَا تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ ... وَمِثْلُ هَذَا عَنْهُمُ مَرْوِيُّ
مَعْ أنّ مَا قُدِّرَ ليسَ كَالصَّرِيحِ ... فَقَدْ يَكونُ دُوْنَهُ من الفَصِيحِ
كَرُبَّ شَاةٍ عِندَنا وَسَخْلَتَها ... مَعْ أنَّ رُبَّ سَخْلتِها لَفْظٌ وَهِي»[١٤٨].

قوله: «يجوز أن يكون نصبًا على عليكم[١٤٩] ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾[١٥٠] كقولك: (زيدًا فاضربه)[١٥١]»[١٥٢].

قال أبو حيّان: «لا يجوز هذا التقدير؛ لأنّ (عليكم) من أسماء الأفعال[١٥٣] وأسماء الأفعال لا تضمر[١٥٤]، وتشبيهه له بقولك: (زيدًا فاضربه) ليس بجيد لأنّهم[١٥٥] لم يقدروه بعليك زيدًا فاضربه، وإنّما هو منصوب على الاشتغال»[١٥٦].

قال السّمين: قد يكون المصنف رحمه **الله** نحا نحو الكوفيّين، فإنّهم يجرونه مجرى الفعل مطلقًا[١٥٧]، ولذلك يعملونه متأخّرًا نحو: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[١٥٨].

وقد أشرت إلى ذلك في التفسير بقولي: [بحر الرجز]

«وغَيْرَ هَذا جَازَ أنْ يقدّرُوا ... كقولِهِ: عَلَيْكُمُ أوْ بَاشِرُوا

لكنْ عَليْكُمُ اسْمُ فِعْلٍ[١٥٩] وَهْوَ لا ... يُضْمرُ مثْلَما الأثِيْرُ نَقَلا

لكنْ لأهْلِ الْكُوْفَةِ قَدْ وَافَقَا ... إذْ لَهُ مَجْرَى الفِعْلِ أَجْرَوا مُطلقَا»[١٦٠]

قوله: ﴿كَهِيعَٓصٓ﴾[١٦١]: «و (يزيد) معطوف على موضع (فليمدد)[١٦٢]؛ لأنّه واقع موقع الخبر، تقديره: من كان في الضّلالة مدّ أو يمدُّ له الرّحمن. ويزيد: أي يزيد في ضلال الضَّال بخذلانه، ويزيد المهتدي هداية بتوفيقه»[١٦٣] انتهى.

قال أبو حيّان: «لا يجوز أن يكون (ويزيد) معطوفًا على موضع (فليمدد) سواء كان دعاءً أو خبرًا بصورة الأمر؛ لأنّه في موضع الخبر إن كانت (مَن) موصولة، أو في موضع الجواب إن كانت (مَن) شرطيّة، وعلى كلا التقديرين فالجملة في قوله: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ﴾عارية من ضمير يعود على من يربط جملة الخبر بالمبتدأ، أو جملة الشّرط بالجزاء الذي هو (فليمدد) وما عطف عليه؛ لأنّ المعطوف على الخبر خبر، والمعطوف على جملة الجزاء جزاء، وإذا كانت أداة الشّرط اسمًا لا ظرفًا تعيّن أن يكون في جملة الجزاء ضمير أو ما يقوم مقامه، وكذا في الجملة المعطوف عليها»[١٦٤]. [٣/ظ]

قال السّمين[١٦٥]: ذكر أبو البقاء[١٦٦] أيضًا كما ذكر الزّمخشريّ[١٦٧]، وقد يُجاب عمّا قالاه: بأنّا نختار على هذا[١٦٨] التّقدير أن تكون (مَن) شرطيّة، وقوله: لا بدّ

من ضمير ممنوع؛ لأنّ فيه خلافًا، فقد يكون الزّمخشريّ وأبو البقاء من القائلين بأنّه لا يشترط[١٦٩] انتهى[١٧٠].

وأنت تنظر تهافت هذا[١٧١] الجواب وتناقضه وشتّان بين قوله: ممنوع وقوله: قد يكون من القائلين بأنّه لا يشترط مع أنّه مرجوح[١٧٢].

وقال السّفاقسيّ: «يمكن أن يكون الزّمخشريّ لاحظ معنىً بديعًا ومراده بعطفه على (يمدّ) عطفه[١٧٣] عليه مع[١٧٤] مَن كان في الضّلالة، وحذف من الثاني لدلالة الأوّل عليه، أي: مَن كان في الضّلالة فليمدد، ومن كان على هدًى فيزيده الله هدًى»[١٧٥].

وهو لطيف وقد أشرت إلى هذا[١٧٦] البحث جميعه في التّفسير بقولي: [بحر الرجز]

..... وَقيلَ: ذا عَطْفٍ على فليمدُدْ

فهْوَ بمعْنَى خبَرٍ ومعنَاهْ رُبَّ الضّلالةِ يَزِيدُ مَولاهْ

لا الضّلالِ، ويَزِيدُ اللهُ مَنِ اهْتَدَى بالدِّينِ مِنْ هُدَاهُ

وَهْوَ الّذِي ذَكَرَهُ الزّمَخشَريُّ وَمثْلُهُ أَبُو البَقَاءِ العُكْبُرِيّ

قَالَ أَبُو حَيّان: مَا صَحَّ لأَنْ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ ذا إنْ كَانَ مَنْ

مَوْصُولاً أَوْ فِي مَوْضِعِ الجَزَاءِ إنْ كَانَ الشَّرْطِ وَعليْهُما فإنْ

جُمْلَةُ مَا تَعْطِفُهُ مَنْ وَيَزِيدْ عَارِيَةً عَنْ مُضْمَرٍ لَهُ يفيدْ

عَلى الّذِي يَرْبِطُ هَذي الْجُمْلهْ بالمُبْتَدَا كَذا بِشَرْطٍ قبْلَهْ

فإنَّ مَا تَعْطِفُهُ عَلى الخَبَرْ أوِ الجَزَاءِ حُكمُهُ لَهُ اسْتَقَرْ

وإنْ تَـكُـنْ[١٧٧] أداةَ شَـرْطٍ اسْمَا ... لَيْسَتْ بشَـرْطٍ كَـانَ ذَاكَ جَـزْمَا

وَالحَلَبيُّ قَالَ فِي الشَّرْطِ[١٧٨] خِلافْ ... فِي مُضْمرِ الجَزَاءِ يَعْنِيْ فِي انْحِذَافْ

فَعلّـهُ يَـخْـتَـارُ مِـنَ الكَشّـافِ ... فِي نَحْو ذَا[١٧٩] جَواز الانْحِذَافِ[١٨٠]

أَمّـا السَّفـاقِسِـيْ فـقَـالَ علّـهُ ... لاحَـظَ مـعنًـى عَـاليًا مَـحلّـهُ

يُـرِيدُ عَـطْفَـهُ علَـى مَقَـالَـةِ ... يَمُدُّ مَعْ[١٨١] مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ

وَحَـذْفُـهُ فـي الثَّـاني[١٨٢] للدَّلالَةِ ... عَـليـهِ وَالـتَّـقْـدِيرُ فِـي الْمَـقَـالَـةِ

مَـنْ كَـانَ فِـي ضَـلالـةٍ فَليَمْدُدِ ... لَـهُ[١٨٣] وَزَادَ مَـنْ هداهُ من هدِي

قوله: «وهارون عطف بيان للوزير»[١٨٤].

قال السّمين: لم يتعقبه[١٨٥] أبو حيّان بنكير وهو عجب منه، فإنّ[١٨٦] عطف البيان يشترط منه التّوافق تعريفًا وتنكيرًا[١٨٧]، وقد عرفت أنّ وزيرًا نكرة وهارون معرفة[١٨٨]. [٤/و]

قلت: بل العجب من السّمين فإنّ المسألة قد ذكرها أبو حيّان وتعقّبها بالنكير، وعبارته في النّهر: «ولا يجوز أن يكون[١٨٩] عطف بيان للتخالف؛ لكون وزيرًا نكرة وهارون معرفة»[١٩٠].

ثمّ قال الزّمخشريّ: وإن جعل – يعني أخي– عطف بيان آخر جاز وحسن انتهى[١٩١].

ثمّ تعقبه بقوله: «يبعد فيه عطف البيان؛ لأنّ الأكثر أن يكون الأوّل دونه في الشّهرة، والأمر هنا بالعكس»[١٩٢] انتهى[١٩٣].

وقد أشرت إلى ذلك في التفسير بعد حكاية أقوال في الإعراب: [بحر الرجز]

قِيلَ: هُما لِيْ وَزِيْرًا فَيَصِيرْ ... هَارُونَ ذَا عَطْفُ بيانٍ[١٩٤] للوَزِيرْ
قُلْتُ: وَلا يَصُحُّ للخَلفِ، فَلا ... يَكُونُ عَطْفًا، بَلْ يَكُونُ بَدَلا
كَمَا أَبُوْ حيّان قَدْ أَشَارَ لَهْ ... وَيَأتِي هَذا فِي نَظِيرِ المَسْأَلهْ
وقِيلَ: بَلْ هُما وزِيرا أوّلُ ... مِنْ أَهَلِ الثَّانِي وذَاكَ يُبدلُ
هَارونُ منْهُ ثُمَّ لِيْ تبيِّنْ ... وَأَخْيَ إمّا بَدلًا لا يكُونْ[١٩٥]
أَوْ مُبْتَدَا خَبَرهُ مَا يَعْقُبُهْ ... فَانْظُرْ على الأَوْجَهِ[١٩٦] مَا يُناسِبُهْ
وإنْ تقُلْ عَطْفَ بَيَانٍ فحَسَنْ ... وَمَنْ يَرُدَّ ذَا فقولُهُ وَهَنْ

قوله: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ بدل من ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾[١٩٧] بدل اشتمال؛ لأنّه بمعنى أخبروني[١٩٨].

قال أبو حيّان: هذا لا يصحّ؛ لأنّه إذا أبدل ممّا دخل عليه الاستفهام فلا بدّ من دخول الأداة على البدل، وأيضًا فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم، ثمّ البدل على نيّة تكرار العامل، ولا يتأتّى ذلك هنا[١٩٩]؛ لأنّه لا[٢٠٠] عامل في ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ فيستحيل دخوله على ﴿أَرُونِي﴾.

قال: والذي أذهب إليه هنا أن ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾بمعنى أخبروني، وهي تطلب مفعولين: أحدهما منصوب، والآخر يشتمل على الاستفهام كقول العرب: (أرأيت زيدًا ما صنع) فالأوّل هنا ﴿شُرَكَآءَكُمُ﴾، والثاني ﴿مَاذَا خَلَقُواْ﴾، و﴿أَرُونِي﴾ جملة اعتراضيّة فيها تأكيد الكلام وتشديد[٢٠١]، ويحتمل أن يكون ذلك من باب الإعمال؛ لأنّه توارد على ﴿مَاذَا خَلَقُواْ﴾، ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾و ﴿أَرُونِي﴾ ؛ لأنّ ﴿أَرُونِي﴾ قد تعلّق عن مفعولها في[٢٠٢] قولهم: (أما ترى أي برق هنا)[٢٠٣]، ويكون قد أعمل الثاني على المختار عند البصريّين[٢٠٤].

وقال السّمين: الجواب عن الأوّل أنّ الاستفهام فيه غير مراد قطعًا، فلم تعد [٤/ظ] أداته لعدم إرادته، وأمّا قوله: (فلم يوجد في لسانهم) فقد وجد[٢٠٥] ومنه:

تَـأتِـنَـا تُـلْـمِـمْ بِـنَـا[٢٠٦]

إنَّ[٢٠٧] علـيَّ الله أن تُبـايِعـا تُـؤْخَـذَ كَـرْهًا . . .[٢٠٨]

وقد نصّ النّحويّون: على أنّه متى كانت الجملة في معنى الأولى ومبينة لها أبدلت منها[٢٠٩]. ولم يُجب عن استحالة تكرار العامل هنا[٢١٠]، وقد تعرّضت لذلك في التفسير بقولي: [بحر الرجز]

وَلـمْ يُجِـزْ هُـنـا أَبـوْ حيّـان لبَـدَلٍ وَزَادَ فِـي التّبيـانِ[٢١١]

فـإنّ مَـا أُبْـدِلَ مِـن ذي اسْتفهامِ تـدخـلُـهُ الأدَاةُ لـلاسْـتِـفـهـامِ

دانُو[٢١٢] لِتَكـرارِ الّذي قَدْ عَمَلا فِـي بـدَلٍ وَهْـوَ هُـنـا مَـا قُـبِلا

قَـالْ: وَلا يُـعْـهـدُ إبْـدَالُ الـجُـمَـلْ مِـنْ جملٍ لهمْ، وإنْ أَتَى النَقِلْ[٢١٣]

وثُـمَّ مَـنْ أَجَـابَ عنْـهُ والجَـوابْ ذُوْ وَهَـنٍ، ومَـا خَلا عَنِ اعْتِصَابْ

ولكنِ السّمينُ فِي الجَوابِ ما[٢١٤] أَبْعَـدَ قَـالَ: مَـا أَتَـى مُسْتَفْـهِـمَـا

بِـهِ فلـمْ يُـرِدْ هنـا تُـعَـدّ أَدَاتُـهُ، قـالَ: وَالإبْـدَالُ وَرَدْ

بجملـةٍ مِـن جُملَـةٍ كـ«تَـأتِنَـا تُلْمِـمْ بِـنـا» إذا غـدَا مُـبَـيِّـنَا

وَلـمْ يُجَـبْ عـنْ أنّـهُ قَـدِ استحَالْ تِـكْـرَارُ عَـامِـلٍ بِذلكَ المَقَـالْ

ثمّ ذكرت ما ذهب إليه أبو حيّان من الإعراب نصًّا واحتمالًا، فقلت بعد النّقل عنه في التفسير[٢١٥]: [بحر الرجز]

وقـــالَ: والّـــذي إليـــهِ أذْهـــبُ ... فـــي أَرأيْـتُـــمْ أنَّ هَـــذا يُطْلَبُ

مَفعـولا انْتَصـبَ وَهـو شُـرَكَـا ... والثَّـانِـي مَـاذا خَلـقُـوا وذلـكَا

يُفـهـمُ الاسْتِفـهـامُ وأرونِـــي ... يعتـرِضُ مـــؤكّـــدَ التَّبييـنِ

قَـالَ: ومِـــنْ جـائِـزِ الاحْتمالِ ... كـونُ الّـذي هُنـا فِـي الإعمالِ

أوْ قَـدْ تَـواردْ عَلى ماذا هُنَا[٢١٦] ... قُـــلْ: أَرَأيْـتُـمُ وَاردٌ فِـي دلِّنـــا

بـهِ علـى إعْمَـالِ ثـانـي نَصْـرهْ ... وَهـوَ الّـذي يَختارُ أَهلُ البَصْرَةْ

وعلّقُـوا عَـن ثـاني سيقولُ لَها ... قَولَ أَرُونِي وهوَ قَوْلٌ مَا وَهِي[٢١٧]

قوله بعد هذا بقليل: «﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ جواب[٢١٨] القسم في ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾[٢١٩] سدّ مسدّ الجوابين[٢٢٠]»[٢٢١].

قال أبو حيّان: إن أخذ هذا على ظاهره لم يصحّ؛ لأنّها لو سدّت مسدّهما لكان لها موضع من الإعراب باعتبار جواب الشّرط، ولا موضع لها من الإعراب باعتبار جواب القسم، والشيء الواحد لا يكون معمولاً[٢٢٢] غير معمول[٢٢٣].

قال السّمين رحمه الله: «قول الزّمخشريّ إنّه سادّ مسدّ الجوابين يعني أنّه [٥/و] دالّ على جواب الشّرط[٢٢٤]»[٢٢٥].

وقال السّفاقسيُّ: ينبغي أن يتأوّل[٢٢٦] كلام الزّمخشريّ على أنّه أراد من حيث المعنى لا من حيث الإعراب[٢٢٧]، [٢٢٨].

والشّيخ رحمه الله فتح لهما باب التّأويل، وقد أشرت إلى ذلك في التّفسير بقولي: [بحر الرجز]

وَهـذِهِ الجُملـةُ قَـدْ دَلّـتْ عَلـى مُنْحَـذفِ الجَـوابِ كيـفَ جُعِـلا
أيْ: عَنْ جَوابِ الشَّرطِ قَدْ سدَّ جَوابْ قَسَمٍ أيْ: كَمَا مَضَى على الصَّوابْ
فَقـولُـهُ عَـن الجَـوابـينِ تسُـدّْ مُـؤَوَّلٌ إنْ لَـم تُـؤوّلْـهُ فَـردّْ

قوله: «﴿ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[٢٢٩] فـي محـلّ النّصب معطـوف علـى محلّ ﴿ لِّيُنذِرَ ﴾ ؛ لأنّه مفعول له[٢٣٠]»[٢٣١].

قال أبو حيّان: تبعه في ذلك أبو البقاء[٢٣٢]، وهو لا يجوز على الصّحيح من مذاهب النّحويّين؛ لأنّهم في الحمل على المحلّ شرطوا أن يكون المحلّ بحقّ الأصالة، والمحلّ ههنا ليس بحقّ الأصالة؛ لأنّ الأصل هو الجرّ في المفعول له، وإنّما النّصب ناشئ عن إسقاط الخافض، لكنّه لمّا كثر بالشّروط المذكورة في النّحو وصل إليه الفعل فنصبه[٢٣٣].

قال السّمين رحمه **الله**: قوله الأصل في المفعول الجرّ بالحرف ممنوعٌ، بدليل قول النّحويّين إنّه ينتصب بشروط، ثمّ يقولون ويجوز جرّه باللّام[٢٣٤]، فقولهم ويجوز جرّه ظاهر في أنّه فرعٌ لا أصلٌ[٢٣٥].

قلت: لكنّهم يعلّلونه بقولهم رجوعًا للأصل، فعدم امتناع جرّه باللّام مع الشّروط لأنّه الأصل فما قاله أبو حيّان أصحّ و**الله** تعالى أعلم.

وقد أشرت إلى ذلك في تفسيري بقولي: [بحر الرجز]

قَـالَ: وَبُشْـرى فِـي مَحـلِّ رَفْـعِ أوْ جَـرٍّ أوْ[٢٣٦] نَصبٍ بِقَولٍ مَـرْعِي
فَالـرّفْـعُ ظَـاهِـرٌ، وجـرٌّ مُنْعطِفْ عَلـى الّذي مِـنْ مَصْدرٍ قَدْ ائتُلِفْ
فِـي قَـوْلِـهِ: لِيُـنْذِرْ، أيْ: لـلانْـذَارْ وَالنَّصـبُ لِلمحلِّ إذْ مِـنْـهُ صَـارْ

هُنَـاكَ مَفْعـولٌ لَـهُ قَـالَ أَبـوْ ... حَيّـان فِـي الرَّاجِحِ مِمّـا ذَهبُـوا

إليـهِ إذْ بِشـرطٍ فِـي الحَمْلِ على ... مَـحَلِّ تـاصيلٍ[٢٣٧] مـعْ جَرِّ، ولا

أَصَـالَـةٌ هُـنَـا، إذ الْمَفْعُـولْ لَـهْ ... الأصـلُ فِيهِ الجَـرُّ لا مَـا نَقـلَـهْ

فِـيـهِ السّمِـينُ فَـهْـوَ لَـمْ يَجْـررِ ... إذْ مَـعْ شَـروطِ جَـرّهِ لَـمْ يُـنكـرِ

لأنّـهُ يـرجـعُ بـالجَـرِّ[٢٣٨] إلـى ... أَصْـلٍ كَمَـا عَـن النُّحَـاةِ نقَـلا

قوله: في سورة[٢٣٩] الطّلاق: ﴿رَّسُولًا﴾[٢٤٠] أبدل من ﴿ذِكۡرًا﴾[٢٤١].

قال أبو حيّان: لا يصحّ لتباين المدلولين في الحقيقة [٥/ظ]، ولكونه لا يكون بدل كلّ ولا بعض ولا اشتمال، والزّمخشريُّ تبع في ذلك الكلبيّ[٢٤٢][٢٤٣].

وقال السّمين: «اعتراضه عليه[٢٤٤] غير لازم؛ لأنّه بولغ فيه حتى جعل نفس الذّكر»[٢٤٥].

وكذا قال السّفاقسيّ[٢٤٦].

قد يجاب بأنّه جعل الذّكر مجازًا[٢٤٧] وهو حسن[٢٤٨]، ولذلك لم نعوّل على انتقاد أبي حيّان في التّفسير[٢٤٩].

قوله: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾[٢٥٠] ﴿إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾[٢٥١] عطف بيان له[٢٥٢].

قال أبو حيّان: عطف البيان إنّما يكون بالجوامد[٢٥٣].

قال السّمين: «يجاب عنه: بأنّ هذا جار مجرى الجوامد[٢٥٤]»[٢٥٥].

وقد أشرت إلى ذلك في تفسيري بقولي: [بحر الرَّجز]

وَذَانِ نَعْتَانِ، وَقِيلَ بَدَلانْ ... وَرَجَّحُوا أَنَّهُما[٢٥٦] عَطْفُ بَيَانْ

إِذِ الرُّبُوبِيَّةُ لا تَسْتَلْزِمُ ... مُلْكًا، وَإِنَّ المُلكَ لَيْسَ يَلْزِمُ

مِنْهُ الإلهيَّةُ، فالإلهُ خَاصْ ... بِهِ عَلى نِهايَةِ البَيانِ نَاصْ

لَكِنْ أَبُوْ حَيّان قَالَ: الأوّلُ ... أَظْهرُ، فَالبَيَانُ لَيسَ يُجْعلُ

إلّا بِجَامِدٍ أُجِيبَ نُزِّلا ... كَجَامِدٍ كِلاهُمَا قَدْ جُعِلا[٢٥٧]

عَطْفَي بَيانٍ ثُمَّ أيْ: عَلى سَبيلْ ... تَجوزٍ، وَنَظْمُهُ فِيهِ دَلِيلْ

أَنَّهُ جَلَّ بالإعادَةِ جَديرُ ... وَهْوَ عَلَيْها مَع مشيةٍ قَديرُ

قوله: ولنختم الرسالة[٢٥٨] بتنبيه لطيف وهو أنّ أبا حيّان قال في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾[٢٥٩]: المشهور في الشّمس أنّها مؤنثة، وقيل تُذكّر وتؤنّث[٢٦٠]، فأنّثت أولًا على المشهور وذُكِّرت في الإشارة على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة لتذكير الخبر، فرجّحت لغة التّذكير التي هي أقل على لغة التأنيث. ويمكن أن يقال: إنّ أكثر لغة الأعاجم[٢٦١] لا يفرقون في الضّمائر ولا في الإشارة بين المذكّر والمؤنّث، ولا علامة عندهم للتّأنيث بل المذكّر والمؤنّث ولو كان بفرج سواء في ذلك عندهم، فأشار إلى المؤنّث بما يُشار به إلى المذكّر حين حكى كلام إبراهيم عليه السلام وحين أخبر تعالى عنها[٢٦٢] بقوله: (بازغة) و(أفلت) أنّث على مقتضى العربيّة إذ ليس ذلك بحكاية انتهى[٢٦٣].

قلت: لم يتعرّض له بنكير السّمين ولا السّفاقسيّ ولا مشايخنا – رحمهم **الله** تعالى – في حواشيهم، وهي زلّة منه عظيمة جديرة بالتّعقّب فإنّه أوّلًا– يحتاج إلى أنّ إبراهيم عليه السّلام كان يتكلّم بهذه اللغة التي بهذه الصّفة.

وثانيًا– أن لو سلّم ذلك فالمترجم لكلام العجميّ إنّما يترجمه ويحكيه [٦/و] باللغة الفصيحة وإلّا صار كالمتندّر عليه والمتعجّب من تركيب كلامه، فكيف والمُترجِم هو ربّ العالمين بكلام عربيّ مبين قد بلغ الإعجاز ببلاغته وبَزَّ ذوي اللّسن بفصاحته، ولا شكّ أنّ مَن يأتي في ترجمة كلام بالعربيّة بتذكير المؤنّث والإشارة إلى المؤنّث بصيغة المذكّر يكون ناطقًا باللحن في كلامه، والقرآن مُنزّه عن ذلك، وانظر إلى حكايته تعالى كلام موسى وأخيه ويونس ويوسف وإسحاق ويعقوب وأيّوب – عليهم السّلام – وغيرهم بأفصح لغة وأمتنها، والقرآن كلّه على أسلوب واحد.

ويكفينا ما مرّ في توجيه الإشارة بهذا والأحسن أن يقدّر: هذا المرئي ربّي[٢٦٤]، ونحو ذلك والإشارة بهذا إلى المؤنّث مع التّأويل في القرآن كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾[٢٦٥]، فإنّه إشارة إلى القرآن أو السّورة أو ما فيها من العظة، وقوله: ﴿هَٰذَا هُدًى﴾[٢٦٦] فإنّه إشارة إلى الآيات، فإنّ بعده: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ ، وقبله: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا﴾ ، والمراد ما ذكر من الآيات أو القرآن وقوله: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾[٢٦٧] والإشارة إلى الأحزاب، وقوله:﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا﴾[٢٦٨]، وقوله:﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [٢٦٩] ، وقد أشرت إلى ذلك في التفسير بقولي: [بحر الرَّجز]

«قَالَ وَلمّا أَنْ رَأَى الشَّمسَ بَدَتْ[٢٧٠] بَـازِغَـةً إذْ بِضِيـائِهَـا ارْتَـدَتْ

قَـالَ لَهُـم : هَـذَا إشَـارَةُ الـذّكرْ لِقَـولِـهِ رَبّـي فَـذَكَّـرَ الـخَـبَـرْ

مَـعْ صَـوْنِ لَفْظِ الرَّبِ عَنْ تَأْنِيثِهِ وَلَـوْ عَلـى التَّقْدِيرِ فِـي حَدِيثِـهِ

وَجَـاءَ فِـي نَعْـتِ الإلـهِ المَـالِـكِ عَـــلَّامِ لا عَـــلامـــةٍ لِذَلـكِ

وَقيلَ: بَلْ تَذْكِيرُهَا قَدْ سُمِعَا[٢٧١] فَهْـوَ بَيْـنَ اللُّغَتَيـنِ جَمَـعَـا

قَـــالَ أَبُـــو حَيّـــان: إنَّ أكـثـرَا لُغَـاتِ عُجْـمٍ إنْ رَأيْـتَ مُضْمَـرا

فِـي القَـولِ أوْ إشَـارَةٌ لَـمْ تُنْظَـرِ بَـيـنَ الّـذيْ أَنَّـثَ وَالْمُذَكّـرِ[٢٧٢] [٦/ظ]

مِـنْ فـارقٍ وَلا عَـلَامـةٍ تُـرَى فَـالكلُّ بِـالتّذْكِيرِ لفْظٌ جَـرَى

وَاللهِ فِي الآيـةِ لَمَّـا أنْ حَكَى[٢٧٣] كَـلام إبْـرَاهِـيـمَ هَـذَا سَلَكَا

فَجَـاءَ بِالضّمِيرِ ذي التّذْكِيرِ فِيهَا، وَلمّـا جَـاءَ بـالضّمِيرِ

فِـي أَفَلـتْ بَـازِغَـةً جَـرَى عَلى الأصْلِ إذْ عَـنِ الحِكايَـةِ خَـلا

قُلْـتُ: وَهَـذا عـرقُـهُ لا يَـنْبِضُ وَهوَ ضَعِيْفٌ بَلْ عُرَاهُ حَرَضُ[٢٧٤]

فَـأوّلا هَـلْ كَـانَ إبْـرَاهِـيـمُ بـأعْـجَـمِـيّ[٢٧٥] شَـأْنُـهُ التَّكْلِيْمُ

بهـذِهِ اللغَـةِ ثُـمّ لـوْ فـرضْ ذَاكَ فَقدْ قوِّي شَأنُ[٢٧٦] المُعْتَرِضْ

فهَـلْ إذَا تَـرْجَـمَـهُ المُتَـرْجِـمُ بِلُغَـةِ الأعْـرَابِ[٢٧٧] هَـلْ يُعْجَمُ؟

لِشـأنِـهِ فِـي حلّـهِ بَـلْ لَـوْ فَعَلْ ذَلِكَ كَـانَ مِـنْـهُ غَـايـةُ الخَـلَـلْ

فَـإنّـــهُ يَصِيـــرُ كَـــالمُنـــذَرِ عَـلـيـهِ فِـي لُـغـتِـهِ وَالمنـكَّـرِ

وَمثلُ هَذا يُقَبِّحُ اللفظَ الحَسنْ[٢٧٨] فَـــإنّـــهُ يَصيـرُ كَـــالـهُـــزْءِ إذَنْ

بَـلْ هُـــوَ لَحْـنٌ ظَـاهِـرٌ، وَالقـرآنْ مُـنَـزَّهٌ عَـــنْ خَـلَـلٍ وَنُـقْـصَـــانْ

وَانْـظُـرْ إلـى حِـكـايَـةِ **الله** كَـــلامْ مُـوسَـى وَهَـارونَ عَليهمَا السّلامْ

وَقـــولُ أَيّـــوبٍ ودَاودٍ مَـــعَا[٢٧٩] سِـــوَاهُـــمُ هَـــلْ فِيـهِ شَيْءٌ وَقَـعَا

مِمّا يُخالفُ الفَصِيحَ[٢٨٠] مِنْ كَلامْ عُرْبٍ؟ بلِ الأفصَحُ فِي أَعْلَى مَقَامْ»[٢٨١]

انتهت الرسالة، و**الله** الموفق، والحمد **لله** أوّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، كما يحب ويرضى، وصلى **الله** على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

الـهوامش

(١) ينظر: ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، الجزء ١٠، ط ١، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص٥٩٣، وأحمد بن محمد الأدنه وي، طبقات المفسرين، ط ١، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص ٣٨٦.

(٢) نجم الدين الغزي، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، الجزء ٣، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ص٤.

(٣) ينظر: الكواكب السائرة: ٣/ ٤، وشذرات الذهب: ١٠/ ٥٩٣- ٥٩٤.

(٤) ينظر: شذرات الذهب: ١٠/ ٥٩٤- ٥٩٥، وطبقات المفسرين للأدنه وي: ٣٨٦، وإسماعيل البغدادي، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، الجزء ٢، وكالة المعارف، إستانبول، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٩٥١م، ص ٢٥٤.

(٥) ينظر: شذرات الذهب: ١٠/ ٥٩٤.

(٦) الكواكب السائرة: ٣/ ٣.

(٧) ينظر: الكواكب السائرة: ٣/ ٦.

(٨) ينظر: شذرات الذهب: ١٠/ ٥٩٥.

(٩) جاء في العين مادة (ق ر م): «القَرْمُ: الفحل المصعب». الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، الجزء ٥، دار ومكتبة الهلال، د.ت، ص ١٥٨.

(١٠) قنالي زاده، **رسالة تتعلق بأجوبة السمين عن اعتراضات شيخه أبي حيان على مواضع من الكشاف**، مخطوط له نسخة محفوظة في مكتبة مهرشاة سلطان - إسطنبول، ضمن مجموع تحت عنوان (مجموعة حواشي) وبرقم (٣٩): ق ٤٦/و- ظ.

(١١) جاء في العين: «والصَّبوَةُ: جَهلةُ الفُتُوَّة واللَّهوُ من الغَزَل». العين مادة (ص ب و): ٧/ ١٦٨.

(١٢) الكواكب السائرة: ٣/ ٩.

(١٣) شهاب الدين الخفاجي، **ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا**، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م، ص ١٣٨.

(١٤) ينظر: الدكتور عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، ط ٥، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤١٠هـ، ص ٤٦، و الشريف حاتم العوني، **العنوان الصحيح للكتاب تعريفه، وأهميته، وسائل معرفته، وأحكامه، أمثلة للأخطاء فيه**، ط١، دار الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ، ص ٣٢.

(١٥) النص المحقق: ٤٥.

(١٦) حاجي خليفة، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، الجزء ٥، مكتبة إرسيكا، تركيا، ١٤٠٥هـ- ٢٠١٠م، ص٤٦٧.

(١٧) حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، الجزء ١، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م، ص٧٣٠. وينظر: القنوجيّ، أبجد العلوم، ط ١، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، ص ٢٨٣.

(١٨) هدية العارفين: ٢/ ٢٥٤.

(١٩) الكواكب السائرة: ٣/ ١٦٩.

(٢٠) سورة النور: من الآية: ٣٥.

(٢١) ينظر: العين مادة (د ر): ٨/ ٧، وأبو منصور الهروي، **تهذيب اللغة**، الجزء ١٤، ط ١، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ٢٠٠١م، مادة (د ر) ص ٤٤.

(٢٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، الجزء ١٣، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، مادة (ث م ن) ص٨٢.

(٢٣) ينظر: المبرد، **المقتضب**، الجزء ١، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ص ٤٤.

(٢٤) ينظر: الفيروزابادي، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، ط١، دار سعد الدين، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص٢٥١، والسيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، الجزء ١، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م، ص٥٣٤.

(٢٥) لسان العرب: باب العين المهملة (ع ر ض): ٧/ ١٦٨.

(٢٦) ينظر: ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، الجزء ١، ط ٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية– الهند، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، ص ٤٠٢، وحسن المحاضرة: ١/ ٥٣٦.

(٢٧) النص المحقق: ٤٥.

(٢٨) أبجد العلوم: ٢٨٣.

(٢٩) الكواكب السائرة: ٣/ ١٦٨– ١٧٠.

(٣٠) ينظر: النص المحقق: ٤٥/٤٧/٦٠.

(٣١) ينظر: الدكتورة خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م، ص ٨.

(٣٢) ابن جني، **الخصائص**، الجزء ١، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ت، ص ١٢٥.

(٣٣) ينظر: النص المحقق: ٦٣.

(٣٤) الحريري، **مقامات الحريري**، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٣م، ص ٢٣٠.

(٣٥) النّص المحقق: ٥٢.

(٣٦) ينظر: النّص المحقق: ٥٩.

(٣٧) ينظر: النّص المحقق: ٤٥.

(٣٨) أحمد شوقي بنيين، ومصطفى طوبي، **معجم مصطلحات المخطوط العربي**، ط٣، الخزانة الحسنية، الرباط، ٢٠٠٥م، ص ١٣٢.

(٣٩) أي: السّمين، وقد تقدمت ترجمتهما.

(٤٠) جمعتُ هذه العبارة من نسختي (أ) و(م)، انظر وصف النسخ.

(٤١) قوله: (والصّلاة والسّلام ... عزّ وجلّ) من (م) و(ت)، وساقطة من (أ).

(٤٢) من (م) و(ت)، وفي (أ): (جزم).

(٤٣) يقصد: قاضي القضاة في الشام حسن بن علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي (ت ١٠١٢هـ). ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢/ ٣١، ومحمد أمين الحموي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، الجزء ١، دار صادر، بيروت، د.ت، ص ٤١٠.

(٤٤) من (م)، وفي (أ) و(ت): (ذكر).

(٤٥) من (م)، وفي (أ) و(ت): (أمر).

(٤٦) في (ت): (المقرّ).

(٤٧) قال الجرجاني: «الجملة المعترضة: هي التي تتوسط بين أجزاء الجملة المستقلة لتقرير معنًى يتعلق بها، أو بأحد أجزائها، مثل: زيدٌ – طال عمره – قائمٌ». الشريف الجرجاني، **التعريفات**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م، ص ٧٨، وينظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، الجزء ٢، ط ٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ص ١٠٤، وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ص٥٠٦.

(٤٨) في (م) و(ت): (فيردّ).

(٤٩) من (م) و(ت)، وفي (أ): (كلام).

(٥٠) ينظر: أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، الجزء ٥، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص٥٢.

(٥١) في (أ): (كابن)، وفي (م) على الكاف شطب وكتب فوقها (و) .

(٥٢) عبد الله بن يُوسُف بن أَحمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ). ينظر: السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، الجزء ٢، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت، ص ٦٨.

(٥٣) من (م) و(ت)، وفي (أ): (ناش).

(٥٤) قال ابن هشام: «للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مُخالفَة لاصطلاح النَّحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى:﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ يجوز أَن يكون حالًا من فاعل (نعبد) أَو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وأن تكون معطوفة على (نعبد) وأن تكون اعتراضية مؤكدَة؛ أَي: ومن حالنا أَنا مخلصون له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيَّان توهما منهُ أَنه لا اعتراض إِلَّا ما يقوله النّحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين». مغني اللبيب: ٥٢١، وينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، الجزء ٥، دار القلم، دمشق، د.ت، ص ٤٠١.

(٥٥) ينظر: الكشاف: ١/ ١٣١، ١/ ٢٢٠، ٤/ ٦٧٢.

(٥٦) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٦٤٢.

(٥٧) قال رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم: «إنّا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة». عبد الرحمن الدمشقي، **الفوائد المعللة**، الجزء ٢، ط ١، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، ص ٧٢.

(٥٨) ينظر: ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، الجزء ٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص ٣٥، والقزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، الجزء ٢، ط ٣، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص١٧٥، والدر المصون: ٣/ ٤٦.

(٥٩) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي برهان الدين السّفاقسيّ (ت ٧٤٢هـ). ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، الجزء ٦، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م، ص ٩٠، وبغية الوعاة: ١/ ٤٢٥.

(٦٠) ينظر: السفاقسي، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، ط١، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ، ص ٢٥.

(٦١) ينظر: ابن عادل الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، الجزء ٥، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، ص٦٠، والسيوطي، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار**، الجزء ٢، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٥م، ص٣٢٢،

وشهاب الدين الخفاجي، **حاشية الشهاب على البيضاويّ**، الجزء ٣، دار صادر، بيروت، د.ت، ص ١٠.

(٦٢) في (أ) بعد (أنّ) كتبت (لم) ولم نوردها لزيادتها.

(٦٣) هذا على رأي البيانيين لا النحاة، قال ابن هشام: «القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله، فيجب أن يقدر المُفسر في نحو (زيدًا رأيته) مقدّمًا عليه، وجوّز البيانيون تقديره مؤخّرًا عنه وقالوا لأنّه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنّما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي». مغني اللبيب: ٧٩٩.

(٦٤) من (م) و(ت)، وفي (أ): (تحريره).

(٦٥) قوله: (السّمين وغيره) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٦٦) علي بن عبد الكافي بن تمام أبو الحسن تقي الدّين السُّبكيّ (ت ٧٥٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ١٧٦، وشذرات الذهب: ٨/ ٣٠٨.

(٦٧) ذهب السُّبكيّ إلى أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص، قال: «تقديم المعمول مطلقًا مفيد للاختصاص»، وقال أيضًا: «واعلم أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل: إن الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهمٌ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ ثم قال تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾، وهو استدلال ضعيف». السبكي، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، الجزء ١، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م، ص ٣٨٠ و ٣٨٢.

(٦٨) في (م) و(ت): (تفسيره).

(٦٩) ينظر: الكشاف: ١/ ٣٠٥. والآية من سورة البقرة، آية: ٢٥٨.

(٧٠) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٧١) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٧٢) قوله: (ظرف الزمان) من (م) و(ت)، وفي (أ): (الظرف).

(٧٣) قال ابن مالك: «وقد أجاز الزمخشري مشاركة (أنْ) إياها في ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ .....﴾ والذي ذهب إليه غير جائز عندي؛ لأنّ استعمال أن في موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه، واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترف له أكثر النحويين، ولا ينبغي أن يعترف به». ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، الجزء ١، ط ١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، ص ٢٢٥– ٢٢٦.

(٧٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب لسيبويه**، الجزء ١، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م، ص ٢٢٢، والسهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م، ص٩٧، ومغني اللبيب: ٢٦٦.

(٧٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٦٢٦.

(٧٦) من (م) و(ت) وكذا في الدر، وفي (أ): (المصرح).

(٧٧) اعتراض السّمين قائمٌ على جزئية «لا يقوم مقام الظَّرف إلا المصدر الصَّريح». ولأهل العربية قول آخر، قال المرادي: «وأما المصدرية فقسمان: وقتية، وغير وقتية. فالوقتية: هي التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان. كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾. وتسمى ظرفية أيضًا. ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية، خلافًا للزمخشري، في زعمه أن (أن) تشاركها في هذا المعنى. وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾و ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْۚ﴾ أي: وقت إيتائه، وحين تصدقهم». المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، مؤسسة الكتب، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ– ١٩٧٦م، ص ٣٣٠. وينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، الجزء٢، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت، ص٦٠٠.

(٧٨) ينظر: الدر المصون: ٢/ ٥٥١.

(٧٩) محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع أبو عبد الله القرشي المطلبي (ت٢٠٤هـ). ينظر: الشيرازي، **طبقات الفقهاء**، ط ١، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م، ص ٧١، والسبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، الجزء ٢، ط ٢، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ، ص ٧١.

(٨٠) في (م) و(ت): (الأخرى).

(٨١) قال أبو زرعة العراقي: «وتنشأ الطرق في المذهب من كون الشافعي ينصّ في مسألة على شيء، وينص في نظيرها على ما يعارضه، ولا يظهر بينهما فرقٌ، فيختلف الأصحاب، فمنهم من يقرر النصين، ويتكلف فرقًا، ومنهم من ينقل جوابه في كل مسألة إلى الأخرى، فيصير في كل منهما قولان: منصوص ومخرجٌ». أبو زرعة العراقي، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ص٦٦٥.

(٨٢) ينظر: بدر الدين الغزي، **التيسير في التفسير = التفسير المنظوم**، مخطوط له نسخة محفوظة في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ق ١٠٥/ ظ.

(٨٣) قوله: (جئتك) في جميع النسخ (كجئتك)، والمثبت تصحيح ليستقيم الوزن.

(٨٤) من (م) و(ت) وكذا في تفسيره، وفي (أ): (ذاكرا).

(٨٥) قال قنالي زاده معلقًا على هذه المسألة: «وليس هذا من قبيل معارضة ما نص في نظير الشيء لما نص في الشيء حتى يحتمل الفرق وذلك أن نقض السمين على قول أبي حيان أن النحويين نصوا على أنه لا يقام مقام ظرف الزمان إلا بالمصدر المصرح بلفظه فهذا الحكم العام منقوض بذلك الخاص، أعني: نصهم على جواز قيام (ما) المصدرية مع الفعل مقام الظرف». رسالة علي جلبي الشهير بقنالي زاده: ق ٥٤/ ظ.

(٨٦) سورة آل عمران، الآيات: ٣٤– ٣٥.

(٨٧) من (م) و(ت)، وفي (أ): (إذ قالت).

(٨٨) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٨٩) ينظر: الكشاف: ١/ ٣٥٥.

(٩٠) محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ). ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، الجزء ٤، دار صادر، بيروت، د.ت، ص ١٩١، والسيوطي، **طبقات المفسرين العشرين**، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٦هـ، ص ٩٥.

(٩١) قال الطبري: «يعني: إنك يا ربّ (السميع) لما أقول وأدعو (العليم) لما أنوي في نفسي وأريد». الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، الجزء ٦، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ص٣٣٠.

(٩٢) في (أ): (خبر أو صفا).

(٩٣) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٩٤) ينظر: الأسفراييني، **اللباب في علل البناء والإعراب**، الجزء ١، ط ١، مكتبة ناشرون، بيروت، ١٩٩٧م، ص ١٦٩، وابن عقيل الهمداني، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، الجزء ١، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، ص١٩٨.

(٩٥) قال ابن مالك: «يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف خلافًا للكسائي، مفردًا وغير مفرد عمل فعله مطلقًا ... خلافًا للكوفيين». ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م، ص١٣٦. وجاء في ارتشاف الضرب: «لا يوصف قبل العمل، فلا يجوز: هذا ضارب عاقل زيدًا، هذا مذهب البصريين والفراء، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله، وإن تأخر معموله عن الوصف، فإن تقدم معموله على الوصف جاز بلا خلاف نحو: هذا ضارب زيدًا عاقل، وأجاز الكسائي أيضًا تقديم المعمول على اسم الفاعل وصفته، وأجاز: هذا زيدًا ضارب أي ضارب، فـ(زيدًا) منصوب بـ(ضارب)، وقد وصف بأي ضارب، وهي صفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بشيء لا بمعمول، ولا غيره». أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، الجزء ٥، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٢٢٦٨.

(٩٦) جاء في تمهيد القواعد لناظر الجيش: «لكن ابن عصفور يقول: إن المانع من عمل اسم الفاعل هو وصفه قبل العمل، وأما وصفه بعد العمل فسائغ». ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، الجزء ١، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ص ٥٥٤. فيردّ عليه ناظر الجيش بقوله: «ومعلوم أن اتصال الصفة بالموصوف أشدّ من اتصال العامل بالمعمول، وإذا كان كذلك فلا فرق أن يذكر الوصف مقدمًا على المعمول أو مؤخرًا عنه» ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، الجزء ٦، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ص ٢٧٣٥.

(٩٧) البحر المحيط: ٣/ ١١٤– ١١٥.

(٩٨) قوله: (لأنّه) من (م) و(ت)، وفي (أ): (لا).

(٩٩) قوله: (الظرف) من (م) و(ت)، وفي (أ): (الظروف).

(١٠٠) أي: الجار والمجرور. ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٢.

(١٠١) قال سيبويه: «واعلم أن الظروف من الأماكن مثل الظروف من اللّيالي والأيام في الاختصار وسعة الكلام» الكتاب لسيبويه: ١/ ٢١٩. وقال ابن هشام: «وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والجواب أنّهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها». ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ط ١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ص١٣٣.

(١٠٢) قوله: «حيز (أل) ... (أن)» من الدر المصون، وفي (أ): «خبر (أي) الموصولة وما في خبر (أي)» وفي (م) و(ت): «خبر (أل) الموصولة وما في خبر (أل)».

(١٠٣) في جواز تقديم الظرف على الموصول و(أن) المصدرية اختلاف، فأهل البصرة على المنع، وأهل الكوفة على الجواز. قال ناظر الجيش: «ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف يدل عليه صلتها كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، ﴿إِنِّى لَعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾، ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، التقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإني قال لعملكم من القالين، وإني ناصح لكما لمن الناصحين». تمهيد القواعد: ٣/ ٧٩٠. ومنع البصريون ذلك،

قال ابن السراج: «ولا يصلح أن تقدم شيئًا في الصّلة ظرفًا كان أو غيره». ابن السراج، **الأصول في النحو**، الجزء ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ص٢٢٣. وأجاب البصريون عن شواهد الكوفيين بالتقدير، قال السيرافي: «غير جائز أن تعمل ما في صلة الألف واللام – فيما قبلهما – كما كان ذلك في (الذي) إذا كانت تجري مجراها. فإن قال قائل: فقد قال **الله** تعالى: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾، فجعل (فيه) من تمام الزاهدين وهي قبلهم، وتقديره: وكانوا فيه من الذين زهدوا. قيل له: في ذلك جوابان غير الذي ظننت: أحدهما: أن (يكون) على تقدير: (وكانوا فيه زهادًا من الزاهدين) فيكون العامل في (فيه) زهادًا، ونابت (من الزاهدين) عنهم ودلت عليهم. والوجه الثاني: أن يكون (فيه) على التبيين كأنه قال: أعني فيه، فالعامل فيه (أعني) ، لا (الزاهدين)، ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلًا عليها مِن التبعيضية؛ لأن في ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد فيقوى الدلالة عليه». السيرافي، شرح كتاب سيبويه، الجزء ١، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٤٧٤. وذكر السّيوطيّ مذهبًا ثالثًا فقال: «والثالث الجواز مع (أل) إذا جرّت بمِن ... وعليه ابن مالك» همع الهوامع: ١/ ٣٤٢.

(١٠٤) الدر المصون: ٣/ ١٣٠.

(١٠٥) مسعود بن عمر بن عبد **الله** سعد الدّين التفتازانيّ (ت ٧٩٢هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥، والشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، الجزء ٢، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص ٣٠٣.

(١٠٦) قال التفتازانيّ: «وإذ منصوب به أي: بسميع عليم، يعني أنه سمع مقالتها». التفتازاني، **حاشية التفتازاني على الكشاف**، مخطوط محفوظ في مكتبة جامعة لايبزيك، ألمانيا، رقم الحفظ (٦٧)، ق ٣٣٦.

(١٠٧) سورة آل عمران، الآيات: ١٢١– ١٢٢. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٣٢٩.

(١٠٨) ينظر: الكشاف: ١/ ٤٠٩.

(١٠٩) ينظر: الدر المصون: ٣/ ٣٨١.

(١١٠) من (م) و(ت)، وفي (أ): (الفاضل).

(١١١) قوله: (ممّا) في النسخ (وممّا)، والمثبت تصحيح ليستقيم الوزن.

(١١٢) قوله: (بما إلى الزّمخشريّ نميا) من (م) و(ت)، ولم يرد في (أ).

(١١٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٦٥.

(١١٤) ينظر: الكشاف: ١/ ٤٣٦.

(١١٥) في (م) و(ت): (وقع).

(١١٦) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(١١٧) وإنّما فسَّر الزمخشري (أنى هذا) بـ(من أين هذا) بيانًا للمعنى، وقد أجمع أهل التفسير على هذا التقدير. ينظر: جامع البيان: ٧/ ٣٧١، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، الجزء ١، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ص٤٨٨، والسمرقندي، **بحر العلوم**، الجزء ١، دار الفكر، بيروت، ص ٢٦٣، والواحدي، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، الجزء ٢، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ص٦٩٦، والبغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، الجزء ١، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص٥٣٢، والبيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، الجزء ٢، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ، ص٤٧.

(١١٨) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٢٠. ومن الغريب أن يعترض أبو حيّان على تقدير الزمخشري بـ(من أين هذا) ثمّ يصرح بهذا التقدير في كتابه ارتشاف الضرب حيث قال: «وفي (أنى) معنى يزيد على (أين)، فـ(أين لك هذا) يقصر عن (أنى لك هذا)؛ لأنّ المعنى: من أين لك هذا، فهو بمعناه مع حرف الجزاء، ألا ترى أنها أجابت (هو من عند الله) ولو قالت: هو عند الله، لم يفد ذلك المعنى». ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٧.

(١١٩) من (م) و(ت)، ولم ترد في(أ).

(١٢٠) قد أثبت أهل العربية ورود (أنّى) بمعنى (من أين). ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت، ص ٢٢٩، والزجاجي، **حروف المعاني**، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص٦١، والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، الجزء ٢، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، ص ١٣٠.

(١٢١) الدر المصون: ٣/ ٤٧٤.

(١٢٢) ينظر: التيسير في التفسير: ق ١٥٣/ و.

(١٢٣) وتمام القول: « ﴿وَيَأْتِ بِغَاخَرِينَ﴾ ويوجد إنسًا آخرين مكانكم أو خلقًا آخرين غير الإنس». الكشاف: ١/ ٥٧٤.

(١٢٤) عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطيّة المحاربي الحافظ أبو محمد الأندلسي (ت ٥٤٢هـ). ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، الجزء ١٥، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٦، وطبقات المفسرين: ٦٠.

(١٢٥) أورد ابن عطية الوجهين فقال: «وقوله ﴿بِغَاخَرِينَ﴾ يريد من نوعكم ... ويكون الآخرون من غير نوعهم، كما قد روي: أنه كان في الأرض ملائكة يعبدون الله قبل بني آدم». ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، الجزء ٢، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ص١٢٢.

(١٢٦) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٩٢.

(١٢٧) قال أهل اللغة: «إنّ إقامة الصفة مقام الموصوف، إنما تحسن في الصفات المحضة، كقولك: جاءني العاقل، ومررت بالظريف، ولا تحسن أيضاً في الصفة المحضة حتى تكون صفة مختصة بالموصوف دالة عليه». القيسي، **إيضاح شواهد الإيضاح**، الجزء ٢، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م، ص ٩٠٠، وينظر: المقتضب: ٤/ ٢١٨. وابن يعيش، **شرح المفصل**، الجزء ٢، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص١٦٨.

والرضي الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، الجزء ٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، ص ٢٥٩.

(١٢٨) ينظر: الدر المصون: ٤/ ١١٢.

(١٢٩) التيسير في التفسير: ق ٢٠١/ و.

(١٣٠) قال قنالي زاده معلقًا على هذه المسألة: «إنّ ما ذكره السمين ردّ مستقل ولا يصح أن يكون تعليلًا لما ذكره أبو حيّان من لزوم كون (آخر) من جنس ما سبق، وذلك أن (آخر) لا يجوز أن يكون من جنس غير السّابق سواء كان موصوفه محذوفًا نحو (جاءني زيد وآخر) أو مذكورًا نحو: (جاءني زيد وحمارٌ آخر وامرأة أخرى) ولو كان علّة ما ذكره أبو حيّان ما ذكره السمين لزم أن يكون إذا قيل: (جاءني زيد وغيره) أن يكون الغير أيضًا من جنس زيد البتة لجريان العلة المذكورة فيه وليس كذلك بالإجماع ... مسَلمٌ أن أبا حيّان ثقة لكن اللازم منه أنه إذا نقل عن كتاب أو إمام يصدّق ويقبل ولا يلزم منه أن يقبل كل كلام صدر منه بلا دليل رجحه فإن المطالب الصناعية والفنون العلميّة لا تقبل من أحد بدون دليل». رسالة علي جلبي الشهير بقنالي زاده: ق ٥٧/ظ. وقد ورد هذا القول مختصرًا من غير نسبة في حاشية نسخة (أ).

(١٣١) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(١٣٢) سورة المائدة، من الآية: ٣٦.

(١٣٣) الكشاف: ١/ ٦٣٠.

(١٣٤) قوله: (إن جعلت الضّمير ... في الأرض) من (م) و(ت)، وساقط من (أ).

(١٣٥) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٢٤٣.

(١٣٦) قال الطيبيّ: «الواو في (ومثله) بمعنى (مع)، قال المصنف: جوّزوا أن يقال: جاءني زيدٌ وعمرو، أي: مع عمرو. قلت: فعلى هذا (معه) في التنزيل تأكيد». الطيبي، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، الجزء ٥، ط ١، جائزة دبي

الدولية للقرآن الكريم، الإمارات، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م، ص٣٤٩. وينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٢٥.

(١٣٧) وقد تأتي الواو في العربية بمعنى (مع). ينظر: الرماني، **معاني الحروف**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص ٦٩. والهروي، **الأزهية في علم الحروف**، ط ٢، مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ص٢٤١. والجنى الداني: ١٨٦.

(١٣٨) قوله: (تقبّح) من (م)، أي تقبّح: مع مثله معه، وفي (أ): (يفتح) وفي (ت): (تفتح).

(١٣٩) قال ابن الحاجب: «لا نسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يمتنع، بدليل قولهم: رب شاة وسخلتها». ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، الجزء ٢، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص٧٨٥.

(١٤٠) قوله: (ولو صرحت) من (م) و(ت)، وفي (أ): (وخرجت).

(١٤١) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد نسخة مخطوط مكتبة الأزهرية: ج:٢ ق:١٦٠/ظ.

(١٤٢) ينظر: الدر المصون: ٤/ ٢٥٦.

(١٤٣) واعترض عليه قنالي زاده قائلًا: «الوعيد إنّما يلحق إذا جزم المفسر بأن ذلك مراد الله تعالى، أمّا إذا قال على سبيل الاحتمال مع موافقة تفسيره لقواعد العربية وأحكام الشريعة فلا حرج». رسالة علي جلبي الشهير بقنالي زاده: ق ٥٩/و.

(١٤٤) من (م) و (ت)، ولم ترد في (أ).

(١٤٥) البحر المحيط: ٤/ ٢٤٣.

(١٤٦) قوله: (لما فإن) من (م) و(ت) وكذا في تفسير الغزيّ، وفي (أ): (لإفادة).

(١٤٧) إضافة يقتضيها الوزن.

(١٤٨) التيسير في التفسير: ق ٢٢٣/ و.

(١٤٩) في (ت) توجد كلمة (قوله) في هذا الموطن، وفي (م) عليها شطب، ولم ترد في (أ)، ولم نوردها لزيادتها.

(١٥٠) سورة الأنفال، من الآية: ١٤.

(١٥١) أورد البيضاوي هذا الوجه قائلًا: «ومحلّه الرفع؛ أي: الأمر ذلكم أو ذلكم واقع أو نصب بفعل دلّ عليه. (فذوقوه) أو غيره مثل باشروا أو عليكم فتكون الفاء عاطفة». أنوار التنزيل: ٣/ ٥٣.

(١٥٢) الكشاف: ٢/ ٢٠٥.

(١٥٣) قوله: (قال أبو حيّان ... الأفعال) من (م) و(ت)، وساقطة من (أ).

(١٥٤) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، الجزء ٨، ط ١، دار القلم، دمشق، د.ت، ص١٤٢. وتمهيد القواعد: ٤/ ٢٠٩٧.

(١٥٥) قوله: (لأنّهم) في (ت): (لأنّه).

(١٥٦) البحر المحيط: ٥/ ٢٨٨. وينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٩٨، والأصول في النحو: ٢/ ١٧٢، وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، الجزء ٢، دار الفكر، د.ت، ص ١٤٢.

(١٥٧) أي: يجرون اسم الفعل مجرى الفعل. قال الفراء في قوله تعالى ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾: «هذا أمر من **الله** عزّ وجلّ؛ كقولك: عليكم أنفسكم. والعرب تأمر من الصفات بعليك، وعندك، ودونك، وإليك. يقولون: إليك إليك، يريدون: تأخّر؛ كما تقول: وراءك وراءك». **الفراء**، **معاني القرآن**، الجزء ١، ط١، دار المصرية للتأليف، مصر، ١٩٨٠م، ص ٣٢٢–٣٢٣. وقال المرادي: «حكى الكسائي (كما أنت زيدًا)؛ أي: انتظر زيدًا، وكما أنتني أي: انتظرني، وعندك بمعنى خذ وهي متعدية وترد بمعنى توقف، فتكون لازمة، ولديك بمعنى خذ وهي متعدية تقول: (لديك زيدًا)». المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، الجزء ٣، ط ١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م، ص ١١٦٤– ١١٦٥.

(١٥٨) سورة النساء، من الآية: ٢٤. وينظر: الدر المصون: ٥/ ٥٨٢.

(١٥٩) قوله: (فعل) لم ترد في (ت).

(١٦٠) التيسير في التفسير، نسخة مكتبة برنستون: الجزء٢، ق٥٠/ظ.

(١٦١) أي: في سورة مريم، وموطن الشاهد في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ... ﴿٧٥﴾ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾، سورة مريم، من الآيات: ٧٥– ٧٦.

(١٦٢) قال الطيبيّ: «وفي قوله: (معطوفٌ على موضع «فَلْيَمْدُدْ») بحثٌ؛ لأن المعطوف على جزاء الشرط ينبغي أن يصلح جزاءً له. ولو قُلتَ: من كان في الضلالة يزيدُ الله الذين اهتدوا هدى، لا يستقيم إذ لا عائد فيه ولا رابطة معنوية». فتوح الغيب: ١٠ /٨٨.

(١٦٣) الكشاف: ٣/ ٣٨.

(١٦٤) البحر المحيط: ٧/ ٢٩٣.

(١٦٥) في (أ): (قال أبو حيان السمين).

(١٦٦) عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري الأزجي الضرير الحنبلي النحوي (ت٦١٦ه). ينظر: القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، الجزء ٢، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٢م، ص١١٦. ووفيات الأعيان: ٣/ ١٠٠.

(١٦٧) ينظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، الجزء ٢، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت، ص ٨٨٠.

(١٦٨) قوله: (هذا) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(١٦٩) قد اشترط الزمخشري الرابط، وصرّح بذلك في المفصّل قال: «وإن كان الجزاء أمرًا، أو نهيًا، أو ماضيًا صريحًا، أو مبتدأ وخبرًا، فلا بدّ من الفاء كقولك: إن أتاك زيد فأكرمه، وإن ضربك فلا تضربه، وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، وإن جئتني فأنت مكرم» المفصّل في صنعة الإعراب: ٤٤٠.

(١٧٠) ينظر: الدر المصون: ٧/ ٦٣٤.

(١٧١) قوله: (هذا) من (م) و (ت)، ولم ترد في (أ).

(١٧٢) قد اشترط جمهور النّحاة في باب الشّرط على ضرورة وجود رابط يربط جملة الشّرط بالجزاء. ينظر: تمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٥١، وشرح الأشموني: ٣/ ٢٥، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٣.

(١٧٣) قوله: (عطفه) من (م) و(ت) وكذا في المُجيد، وفي (أ): (عطف).

(١٧٤) قوله: (مع) من (م) و(ت) وكذا في المُجيد، وفي (أ): (أي).

(١٧٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد، رسالة ماجستير محمود محمد: ١٤٦.

(١٧٦) في (م) و(ت): (ذلك).

(١٧٧) قوله: (تكن) لم ترد في (ت).

(١٧٨) قوله: (الشرط) من (م) و(ت)، وهو الصّواب، وفي (أ): (الشروط).

(١٧٩) قوله: (ذا) من (م) و(ت)، وهو الصّواب، وفي (أ): (إذا).

(١٨٠) هذا البيت لم يرد في (م).

(١٨١) قوله: (يمدّ مع) من (م) و(ت)، وفي (أ): (يمدح).

(١٨٢) قوله: (الثاني) في: (ت): (الذي).

(١٨٣) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(١٨٤) المسألة في قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي﴾ سورة طه، الآيات: ٢٩– ٣٠. الكشاف: ٣/ ٦١، وتابعه في قوله هذا البيضاوي والنسفي.

ينظر: أنوار التنزيل: ٤/ ٢٦، والنسفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، الجزء ٢، ط ١، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ص ٣٦٣.

(١٨٥) قوله: (لم يتعقبه) من (م) و(ت)، وفي (أ): (لا بتعصبه).

(١٨٦) قوله: (فإنّ) من (م) و(ت)، وفي (أ): (قال).

(١٨٧) قال ابن مالك: «ولا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضًا في التعريف والتنكير». شرح التسهيل: ٣/ ٣٢٦. وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٤٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٢٠.

(١٨٨) ينظر: الدر المصون: ٨/ ٣١.

(١٨٩) في (م) كتب فوق (يجوز): (له بكون)، ولم نثبتها لزيادتها.

(١٩٠) أبو حيان، **النهر الماد من البحر المحيط**، الجزء ٦، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص٢٣٧. اتفق الجمهور من معربي القرآن على أن (هارون) بدل من (أخ). ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٧٨، والنحاس، إعراب القرآن، الجزء ٣، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ص١٥. والقيسي، **مشكل إعراب القرآن**، الجزء ٢، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص ٤٦٣. والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٧٦.

(١٩١) ينظر: الكشاف: ٣/ ٦١.

(١٩٢) البحر المحيط: ٧/ ٣٢٨.

(١٩٣) قال الزجاج: «جوز أن يكون نصب هارون من جهتين: إحداهما أن يكون (اجْعَلْ) لا يَتَعدى إلى مفعولين فيكون المعنى اجعل هارون أخي وزيري فتنصب (وَزِيرًا) على أنه مفعول ثانٍ. ويجوز أن يكون هارون بدلاً من قوله (وَزِيرًا) ويكون المعنى اجعل لي وَزِيرًا من أهلي ثم أبدل هارون من وَزِير. والقول الأول أجودُ و (أخي) نعت لهارون». معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٥٦.

وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٦، والأصبهاني، إعراب القرآن، الجزء ١، ط ١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، ص ٢٢٥.

(١٩٤) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(١٩٥) في (م) و(ت): (وأخي إمّا بدلا يكون).

(١٩٦) من (م) و(ت)، وفي (أ): (الوجه).

(١٩٧) سورة فاطر، من الآية: ٤٠. ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾.

(١٩٨) ينظر: الكشاف: ٦١٧/٣. وهذا توجيه الجمهور. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٢/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٥٥/٣. والرازي، **مفاتيح الغيب**، الجزء ٢٦، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص٢٤٤. وأنوار التنزيل: ٤/ ٢٦١. والدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، الجزء ٤، ط ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٧٣م، ص١٨٠.

(١٩٩) في نسخة (أ) وردت كلمة (في) بعد (يتأتى) ولم أوردها لزيادتها.

(٢٠٠) قوله: (لا) من (ت) وكذا في البحر المحيط، ولم ترد في (أ) و(م).

(٢٠١) قال أبو علي الفارسي في توجيه هذه الآية: «ويقارب ذلك في التوكيد والاعتراض بين المفعول الأول والثاني ... لأنّ المفعول الأول لما تعدى إليه (أرأيتم) لازم أن يتعدى إلى الثاني الذي هو الاستفهام، فصار (أروني) تأكيدًا لما دل عليه (أرأيتم)؛ ألا ترى أن (أرأيتم) بمنزلة (أخبروني) و(أخبروني) و(أعلموني) متقاربان. وإنما وقع الاستفهام في خبرها لأنه بقوله (أرأيتك) مستفهم، إنما يريد: أرأيت زيدًا ما حمل زيدًا، فكرره مرتين للتأكيد». أبو علي الفارسي، **المسائل الحلبيات**، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص٧٧.

(٢٠٢) قوله: (في) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٢٠٣) أي: أما تبصر. ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٨٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧١. وقال ابن مالك: «والجملة بعد المعلَّق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به، وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد، وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين، وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد، وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول». تسهيل الفوائد: ٧٣.

(٢٠٤) ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٣٨.

(٢٠٥) قال المرادي: «ذكر كثير من النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة، ومثله الشارح بقوله: أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ... وبقوله عز وجل:﴿ بَلْ قَالُوٓاْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا ﴾ . وبقوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾. وبقوله عز وجل: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾. وفي الارتشاف: وما استدل به لا يقوم به حجة». توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٤٨–١٠٤٩. وينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٣٧٢، وابن قيم الجوزية، **إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك**، الجزء ٢، ط ١، أضواء السلف، الرياض، ١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م، ص ٦٥٢.

(٢٠٦) أي: تلمم بنا بدل من تأتنا. وتمام البيت:

«مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا *** تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا»

والبيت من بحر الطويل، ونسبه الزمخشري لعبيد **الله** بن الحر في المفصل: ٣٣٥، ودون نسبة في كتاب سيبويه: ٣/ ٨٦، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٢، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٤١، وهمع الهوامع: ٣/١٨٣.

(٢٠٧) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٢٠٨) تمام البيت: «أو تجيء طائعًا»، من بحر الرجز، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد سيبويه: ١/ ١٥٦، والمقتضب: ٢/ ٦٣، والأصول في النحو: ٢/ ٤٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٠، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٣.

(٢٠٩) ينظر: الدر المصون: ٩/ ٢٣٨– ٢٣٩. قال ابن الناظم: «وكثيرًا ما تبدل الجملة من الجملة إذا كانت أوفى بتأدية المعنى المقصود من الأولى» ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م، ص٣٩٩. وينظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٢١.

(٢١٠) قال قنالي زاده: «وما ذكره أبو حيّان من أن البدل على نية تكرار العامل ... مدفوع بأنّا لا نسلم ذلك بل العامل في البدل هو العامل في المبدل كما سبق، ولو سُلِم فهو في البدل من المفرد وما في حكمه مما له محل من الإعراب وإلا امتنع عطف جملة على جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنّ العطف أيضًا قد قيل إنه على نية تكرير العامل، ولو لم يكن على نية تكرير العامل فهم يقولون إن حروف العطف للتشريك». رسالة علي جلبي الشهير بقنالي زاده: ق ٦١/ و.

(٢١١) قوله: (التبيان) من (م) و(ت)، وفي (أ): (البيان).

(٢١٢) من (م) و(ت)، وفي (أ): (اتو).

(٢١٣) قوله: (النقل) تصحيح، وفي جميع نسخ المخطوط (نقل).

(٢١٤) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٢١٥) قوله: (في التفسير) من (م)، وفي (ت): (كما مرّ في التفسير)، ولم ترد في (أ).

(٢١٦) قوله: (ماذا هنا) تصحيح ليستقيم الوزن، وفي نسخة (أ): (ما ذهنا)، ولم ترد في (م) و(ت).

(٢١٧) الأبيات الأربعة الأولى كتبت في حاشية (م) وواردة في (أ)، ولم ترد في (ت)، والأبيات الثلاثة الأخيرة لم ترد في (م) و (ت)، وهي من (أ).

(٢١٨) قوله: (جواب) من (م) و(ت)، وساقطة من (أ).

(٢١٩) سورة فاطر من الآية: ٤١.

(٢٢٠) قال الفراء: «قوله:﴿ وَلَئِن زَالَتَآ ﴾ بمنزلة قوله: ولو زالتا، ﴿إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا ﴾ (إن) بمعنى (ما) ... المعنى معنى (لو) وهما متآخيان يجابان بجواب واحد».

معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٠. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٥٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٧٦.

(٢٢١) الكشاف: ٣/ ٦١٧.

(٢٢٢) قوله: (معمولا) من (م) و(ت)، وفي (أ): (معمول).

(٢٢٣) ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٣٩– ٤٠. وقال ابن الوراق في علله: «وَمن شَرط الْعَامِل أَلا يكون من نوع الْمَعْمُول فِيهِ، لِأَنَّهُ لَو كَانَ من نَوعه لم أجدهما بِأَن يعْمل فِي الآخر أولى من الآخر أَن يعْمل فِيهِ». ابن الوراق، **علل النحو**، ط ١، مكتبة الرشد– الرياض، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م، ص ٢٠٤. وينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٣٩.

(٢٢٤) اعتراض أبي حيّان مبني على ظاهر قول الزمخشري، وإلّا فهو يثبت ما جاء به الزمخشري في كتابه التذييل والتكميل حيث قال: « ﴿إِنۡ أَمۡسَكۡهُمَا﴾ جواب للقسم المحذوف، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه». التذييل والتكميل: ١/ ١١٢.

(٢٢٥) الدر المصون: ٩/ ٢٣٩.

(٢٢٦) في (م) و (ت): (يتناول).

(٢٢٧) ينظر: المُجيد في إعراب القرآن المجيد، أطروحة دكتوراه شنوان فريج عسكر: ٣٧٥.

(٢٢٨) وهذا ما أثبته أصحاب الصناعة، قال ناظر الجيش: «أي: ما يمسكهما ... فإنما انصرف فيها لأنّه في المعنى معلق على فعل مستقبل وهو الشرط؛ لأنّ ﴿إِنۡ أَمۡسَكۡهُمَا﴾ جواب للقسم المحذوف، وجواب الشرط المحذوف مستقبل مطلقًا فكذلك ما دل عليه وهو جواب القسم». تمهيد القواعد: ١/ ٢١٧. وينظر: مغني اللبيب: ٣٥.

(٢٢٩) سورة الأحقاف: من الآية: ١٢.

(٢٣٠) وهذا توجيه جمهور المعربين، قال الفراء: «البشرى: تكون رفعًا ونصبًا، الرفع عَلَى: وهذا كتاب مصدق وبشرى، والنصب عَلَى ﴿لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وتبشر، فإذا أسقطت تبشر، ووضعت في موضعه بشرى أو بشارة نصبت، ومثله في الكلام: أعوذ بالله منك، وسقيًا لفلان، كأنه قَالَ: وسقى الله فلانًا، وجئت لأكرمك وزيارة لَكَ وقضاء لحقك، معناه: لأزورك وأقضي حقك، فنصبت الزيارة والقضاء بفعل مضمر». معاني القرآن للفراء: ٣/ ٥١– ٥٢. وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٤٤١.

(٢٣١) الكشاف: ٤/ ٣٠١.

(٢٣٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٥٥.

(٢٣٣) ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٤٣٨. ولعلّه أراد الأصل في المعنى، قال ابن الأنباري: «إن قال قائل: ما العاملُ في المفعول له النَّصب؟ قيل: العامل في المفعول له، الفعلُ الذي قبله؛ نحو: (جئتك طمعًا في برِّك، وقصدتك ابتغاء معروفك) وكان الأصل فيه: (جئتك للطمع في برِّك، وقصدتك للابتغاء في معروفك)، إلا أنه حذف اللام، فاتصل الفعل به، فنصبه». ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م، ص١٤٧.

(٢٣٤) المُتتبِّع لأقوال النحاة يرى أنهم يقدمون النصب في المفعول له، ويضعون شروط النصب، فإن فقد شرط قالوا بالجر، وهذا يبين لنا أن الأصل النصب، والجر فرع منه. قال السيوطي: «الأصحُّ أَن نَصبه نصب الْمَفْعُول بِهِ المصاحب في الأَصْل جارًّا لأنواع الْمصدر وَلَا بِفعل من لَفظه وَاجِب الْإِضْمَار فَإِن فقد شَرط جر بِاللَّامِ». همع الهوامع: ٢/ ١٣٠، وينظر: تسهيل الفوائد: ٩٠.

(٢٣٥) ينظر: الدر المصون: ٩/ ٦٦٧.

(٢٣٦) قوله: (أو جرّ أو) من (م)، وفي (أ): (وإجراء و).

(٢٣٧) قوله: (تاصيل) في جميع النسخ: (التأصيل)، والمثبت تصحيح ليستقيم الوزن.

(٢٣٨) قوله: (بالجر) من (م) و (ت)، وفي (أ): (بالجزاء).

(٢٣٩) لم ترد في (م) و(ت).

(٢٤٠) سورة الطلاق، من الآيات: ١٠– ١١. ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾.

(٢٤١) ينظر: الكشاف: ٤/ ٥٦٠. وضح المجاشعيّ حُكم النصب من وجهين، قال: «أحدها: أن يكون القرآن، فيكون ﴿ رَّسُولًا ﴾ المعنى يشتمل عليه، ويكون الذكر هو الرسول، فكأنه في التقدير: قد أنزل **الله** إليكم ذكرًا ذا رسول. والوجه الثاني: أن يكون الذكر الشرف، فيكون الرسول هو الذكر في المعنى، كما قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾». المجاشعي، **النكت في القرآن الكريم**، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م، ص٤٩٩.

(٢٤٢) محمد بن السائب بن بشر بن عمرو أبو النضر الكلبي المفسّر وفي تفسيره نظر لدى جمهور العلماء، (ت١٤٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤/ ٣٠٩، وسير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٤٨، والذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الجزء ٣، ط ١، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٢هـ– ١٩٦٣م، ص ٥٥٦.

(٢٤٣) ينظر: البحر المحيط: ١٠/ ٢٠٤.

(٢٤٤) من (م) و(ت)، ولم ترد في (أ).

(٢٤٥) الدر المصون: ١٠/ ٣٥٩– ٣٦٠.

(٢٤٦) المجيد في إعراب القرآن المجيد، مخطوط محفوظ في مكتبة المدينة المنورة برقم: ٤/ ٢١١: ج٤ ق١٧٠/و.

(٢٤٧) بعد قوله (مجازًا) وردت: (كذا قال) في (أ)، ولم نوردها لزيادتها.

(٢٤٨) قال قنالي زاده: «قد صرح صاحب الكشاف بهذا المجاز ونادى عليه حيث قال: فأُبدل منه كأنّه في نفسه شرف، أو جعل لكثرة عبادته وذكره **لله** تعالى كأنه ذكر، أقول: فيكون مجازًا عقليًّا، ثم أشار إلى وجه آخر بقوله: أو أريد ذا

ذكر، أي: مذكورًا، وهذا حمل على حذف المضاف فيكون من مجاز الحذف». رسالة علي جلبي الشهير بقنالي زادة: ق ٦٣/ و

(٢٤٩) لمعربي القرآن في هذه (رسولًا) أوجه، ومنها أنه منصوب على البدلية. قال الزجاج: «(رَسُولًا) مَنْصوبٌ على ثلاثَة أوجه: أجوَدُهَا أن يكون قَوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ دليلاً على إضمار أَرْسَلَ رَسُولًا يتلو عليكم. ويجوز أن يكون يعني بقوله: (رَسُولًا) النبي عليه السلام. ويكون (رَسُولًا)، منصوبًا بقوله (ذِكرًا). يكون المعنى قد أنزل الله إليكم ذِكرًا (رَسُولًا) ذَا ذِكْرٍ رسولًا يتلو، ويكون (رَسُولًا) بَدَلاً مِنْ ذِكرٍ». معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٨٨. وينظر: إعراب القرآن للأصبهاني: ٤٧٧، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٢٨.

(٢٥٠) في (أ): (ملك السماوات). والمثبت من (م) و(ت).

(٢٥١) سورة الناس، الآيات: ٢– ٣.

(٢٥٢) ينظر: الكشاف: ٤/ ٨٢٣. قال ابن عقيل في تعريفه: «التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله». شرح ابن عقيل: ٣/ ٢١٨. وهذا كان تعليل الزمخشري لتوجيهه بعطف البيان: «بين بملك الناس، ثم زيد بيانًا بإله الناس، لأنه قد يقال لغيره: رب الناس، كقوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وقد يقال: ملك الناس. وأمّا إِلهِ النَّاسِ فخاص لا شركة فيه، فجعل غاية للبيان. فإن قلت: فهلا اكتفى بإظهار المضاف إليه الذي هو الناس مرّة واحدة؟ قلت: لأنّ عطف البيان للبيان، فكان مظنة للإظهار دون الإضمار».

(٢٥٣) ينظر: البحر المحيط: ١٠/ ٥٧٨.

(٢٥٤) قال ابن هشام: «وقد يجاب بأنّهما أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصّفات نحو قولنا: إله واحد وملك عظيم». مغني اللبيب: ٧٤٢.

(٢٥٥) الدر المصون: ١١/ ١٦١. وينظر: أنوار التنزيل: ٥/ ٣٥٠.

(٢٥٦) من (م) و(ت)، وفي (أ): (أسماء).

(٢٥٧) قوله: (قدْ جعلا) في جميع النسخ: (فجعلا)، والمثبت تصحيح ليستقيم الوزن.

(٢٥٨) قوله: (ولنختم الرسالة) لم ترد في (ت)، وفي (أ): (الرسالة) فقط، وهي في حاشية (م).

(٢٥٩) سورة الأنعام، من الآية: ٧٨.

(٢٦٠) قال ابن الأنباري: «والشمس على معنيين: الشمس الطالعة مؤنثة ... والشمس: ضرب من الحلي مذكر». ابن الأنباري، **المذكر والمؤنث**، الجزء ١، لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص٢١٩-٢٢٠.

(٢٦١) في (ت): (الإعجام). وهي كذلك في (م) وعليها تصحيح في الحاشية.

(٢٦٢) من (م)، و(ت)، وفي (أ): (عنه).

(٢٦٣) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٥٦٦.

(٢٦٤) قال النحاس: «قال الكسائي والأخفش: أي قال هذا الطالع ربي، وقال غيرهما: أي هذا الضوء». إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٨. وينظر: الأخفش، **معاني القرآن**، الجزء ١، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ص٣٠٦، والخصائص: ٢/ ٤١٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥١٢.

(٢٦٥) سورة إبراهيم، من الآية: ٥٢.

(٢٦٦) سورة الجاثية، من الآية: ١١.

(٢٦٧) سورة الأحزاب، من الآية: ٢٢.

(٢٦٨) سورة آل عمران، من الآية: ١٦٥، وقد وردت في حاشية (م)، ولم ترد في (ت).

(٢٦٩) سورة آل عمران، من الآية: ١٩١.

(٢٧٠) في نسخة (م) على (أن) شطب، وكتبت فوق الشمس بخط مختلف كلمة: (قد) 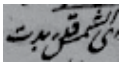 ولم أوردها لزيادتها.

(٢٧١) من (م) و(ت)، وفي (أ): (سمعنا).

(٢٧٢) هذا البيت كتب في حاشية (م)، وقوله: (في القول أو إشارة) من (أ)، وفي (م): (في تلك إشارة) ولا يستقيم الوزن معها، ولم يرد في (ت).

(٢٧٣) قوله: (لما أن حكى) من (م) و(ت)، وفي (أ): 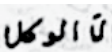 (أن الوكلا)، هكذا قرأتها.

(٢٧٤) عجز البيت من (م) و (ت)، وساقط من (أ).

(٢٧٥) قوله: (بأعجمي) من (أ)، و(م)، وفي (ت): (يا عجم).

(٢٧٦) قوله: (شأن) تصحيح، وفي جميع النسخ: (جأش).

(٢٧٧) في (م): (العرب) كتبت فوقها بخط مختلف: (الأعراب) 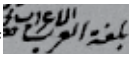 ، وفي (ت): (العرب).

(٢٧٨) في (م) و(ت): (ومثل يقبح ...) وفي (م) فوق (ومثل) كتبت (ذا) 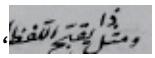 ، وفي (أ): (ومثل هذا يقبح الحسن).

(٢٧٩) من (م) و(ت)، وفي (أ): (على).

(٢٨٠) في (أ): (يخالفصيح) متصلة.

(٢٨١) التيسير في التفسير: ق ٢٥٩/ظ.

المراجع

القرآن الكريم.

- ابن الأثير، أبو الفتح نصر الله بن محمد ضياء الدّين الجزريّ (ت ٦٣٧هـ)، **المثل السّائر في أدب الكاتب**، جزآن، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

- أحمد شوقي بنبين، ومصطفى طوبي، **معجم مصطلحات المخطوط العربي**، الطبعة الثالثة، الخزانة الحسينية، الرّباط، ٢٠٠٥م.

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ (ت٢١٥هـ)، **معاني القرآن**، ٣ أجزاء، تحقيق د. هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

- الأدنه وي، أحمد بن محمد (ت ق ١١هـ)، **طبقات المفسرين**، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين (ت٦٨٤هـ)، **اللباب في علم الإعراب**، تحقيق شوقي المعري، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٧م.

- الأصبهانيّ، أبو القاسم إسماعيل بن محمد الطليحي قوام السّنة (ت٥٣٥هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق د. فائزة عمر المؤيد، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

- الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، **أسرار العربية**، الطبعة الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- ابن الأنباريّ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ)، **المذكر والمؤنث**، جزآن، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة د. رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- البغداديّ، إسماعيل بن محمد البابانيّ (ت ١٣٩٩هـ)، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، جزآن، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إستانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفسيت دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- البغوي، أبو محمد محيي السنة الحسين بن مسعود (ت ٥١٠هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ٥ أجزاء، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البيضاويّ، أبو سعيد عبد الله ناصر الدين الشيرازي (ت٦٨٥هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ٥ أجزاء، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
- التفتازانيّ، مسعود بن عمر سعد الدّين (ت ٧٩٢هـ)، **حاشية التفتازاني على الكشاف**، مخطوط محفوظ ضمن المخطوطات الإسلامية في مكتبة جامعة لايبزيك - ألمانيا، رقم الحفظ: (٦٧)، وتقع بـ (٦٧٤) لوحة.
- الجرجانيّ، علي بن محمد الشريف (ت ٨١٦هـ)، **التعريفات**، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، ٣ أجزاء، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان جمال الدين (ت ٦٤٦هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، جزآن، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطينيّ (ت ١٠٦٧هـ)، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، ٦ أجزاء، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة أرسيكا، إستانبول، ٢٠١٠م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت ١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ٦ أجزاء، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.
- الحريريّ، أبو محمد القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، **مقامات الحريري**، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٣م.
- الحمويّ، محمد أمين بن محب الدّين (ت ١١١١هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ٤ أجزاء، دار صادر، بيروت، د.ت.

- أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف أثير الدّين (ت ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ٥ أجزاء، تحقيق رجب عثمان، مراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف أثير الدين (ت ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، ١٠ أجزاء، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

- أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف أثير الدين (ت ٧٤٥هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ١١ جزءًا، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، د.ت.

- أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف أثير الدّين (ت ٧٤٥هـ)، **النّهر المادّ من البحر المحيط**، ٨ أجزاء، تحقيق د. عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، د.ت.

- خديجة الحديثيّ، **الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

- الخفاجيّ، أحمد بن محمد شهاب الدّين (ت ١٠٦٩هـ)، **ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدّنيا**، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.

- الخفاجيّ، أحمد بن محمد شهاب الدّين (ت ١٠٦٩هـ)، **حاشية الشهاب على البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاويّ**، ٨ أجزاء، دار صادر، بيروت، د.ت.

- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد شمس الدّين (ت ٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**، ٧ أجزاء، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

- الدماميني، محمد بن أبي بكر بدر الدين (ت ٨٢٧هـ)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ٤ أجزاء، تحقيق د. محمد عبد الرحمن، أصله رسالة دكتوراه، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- الذّهبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدّين (ت ٧٤٨هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، ٤ أجزاء، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

- الذّهبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدّين (ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ٢٥ جزءًا، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرّسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الرّازيّ، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدّين (ت ٦٠٦هـ)، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، ٣٢ جزءًا، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- الرّضي، محمد بن الحسن نجم الدّين الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٤ أجزاء، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- الرّمانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، **معاني الحروف**، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار الشروق، جدّة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت ٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، ٥ أجزاء، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الزّجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، **حروف المعاني**، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو شيخ الشباب (٢٨١هـ)، **الفوائد المعللة**، جزآن، تحقيق رجب بن عبد المقصود، الطبعة الأولى، مكتبة الإمام الذهبيّ، الكويت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- أبو زرعة العراقيّ، أحمد بن عبد الرحيم ولي الدّين (٨٢٦هـ)، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق محمد تامر حجازي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله (ت ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ٤ أجزاء، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- السّبكيّ، أحمد بن علي أبو حامد بهاء الدّين (ت ٧٧٣هـ)، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، جزآن، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، لبنان، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

- السّبكيّ، عبد الوهاب بن تقي الدّين تاج الدّين (ت ٧٧١هـ)، **طبقات الشّافعية الكبرى**، ١٠ أجزاء، تحقيق د. محمود الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ.

- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، ٣ أجزاء، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، د.ت.

- السّفاقسيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد برهان الدّين (ت ٧٤٢هـ)، **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، أطروحة دكتوراه، شنوان فريج عسكر، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.

- السّفاقسيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد برهان الدّين (ت ٧٤٢هـ)، **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق د. حاتم صالح الضّامن، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ.

- السّفاقسيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد برهان الدّين (ت ٧٤٢هـ)، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، رسالة ماجستير محمود محمد خميس، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.

- السّفاقسي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد برهان الدّين (ت ٧٤٢هـ)، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، نسخة مخطوطة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٢٨٢) ٤٣٧٦٦، الجزء الأول والثاني والثالث. والجزء الرابع من مكتبة المدينة المنورة برقم ٢١١/٤.

- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد (ت ٣٧٣هـ)، **بحر العلوم**، ٣ أجزاء، تحقيق د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- السّمين الحلبيّ، أبو العباس أحمد بن يوسف شهاب الدين (ت ٧٥٦هـ)، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ١١ جزءًا، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

- السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ)، **نتائج الفكر في النّحو**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب لسيبويه**، ٥ أجزاء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، ٥ أجزاء، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

- السُّيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدّين (ت ٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة**، جزآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.

- السّيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدّين (ت ٩١١هـ)، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار**، ٣ رسائل دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدّين، المملكة العربية السّعودية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٥م.

- السّيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدّين (ت ٩١١هـ)، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، جزآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

- السّيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدّين (ت ٩١١هـ)، **طبقات المفسرين العشرين**، تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

- السّيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدّين (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٣ أجزاء، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

- الشّريف حاتم بن عارف العوني، **العنوان الصحيح للكتاب تعريفه، وأهميته، وسائل معرفته، وأحكامه، أمثلة للأخطاء فيه**، الطبعة الأولى، دار الفوائد - مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

- الشوكانيّ، محمد بن علي اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، جزآن، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

- الشّيرازيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت ٤٧٦هـ)، **طبقات الفقهاء**، هذّبه محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م.

- الصّفديّ، خليل بن أيبك صلاح الدّين (ت ٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، ٢٩ جزءًا، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- الطبريّ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ٢٤ جزءًا، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، مؤسسة الرّسالة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- الطّيبيّ، الحسين بن عبد الله شرف الدّين (ت ٧٤٣هـ)، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب = حاشية الطّيبيّ على الكشّاف**، ١٧ جزءًا، مقدمة التحقيق إياد أحمد الغوج، القسم الدراسي د. جميل بني عطا، الطبعة الأولى، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- ابن عادل الحنبليّ، أبو حفص عمر بن علي سراج الدّين (ت ٧٧٥هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، ٢٠ جزءًا، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، الطبعة الخامسة، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- العسقلانيّ، أحمد بن علي أبو الفضل بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، **الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة**، ٦ أجزاء، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، الطبعة الثانية، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي = الشّرح الكبير**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحقّ بن غالب الأندلسيّ (ت ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ٦ أجزاء، تحقيق عبد السّلام عبد الشّافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ٤ أجزاء، تحقيق محي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السّحار وشركاه، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدّين (ت ٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، جزآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدّين (ت ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، جزآن، تحقيق د. عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، **المسائل الحلبيات**، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ)، **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، ١١ جزءًا، تحقيق محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- الغزيّ، محمد بن محمد بدر الدّين (٩٨٤هـ)، **التيسير في التفسير = التفسير المنظوم**، مخطوط له نسخة محفوظة في جامعة النّجاح الوطنية - نابلس، من البداية إلى نهاية سورة الأنعام. وله نسخة أخرى محفوظة في المكتبة الظاهرية - دمشق برقم (٤٩١٥) من البداية إلى الآية ١٦٠ من سورة البقرة، وله نسخة أخرى في الظاهرية - دمشق برقم (٤٦٩٨) من آية ٦٥ من سورة النساء إلى نهاية الأنعام، ونسخة أخرى في الظاهرية - دمشق برقم (٦٩٤٢) من بداية سورة الملك إلى الآية ١١ من سورة الإنسان، وله نسخة محفوظة في مكتبة برنستون - الولايات المتحدة الأمريكية برقم (٥٦٧) من سورة الأعراف إلى نهاية سورة الكهف.

- الغزيّ، محمد بن محمد نجم الدّين (ت ١٠٦١هـ)، **الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة**، ٣ أجزاء، تحقيق خليل المنصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، ٣ أجزاء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النّجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشّلبيّ، الطبعة الأولى، دار المصرية، مصر، ١٩٨٠م.

- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، ٨ أجزاء، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

- الفيروزابادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب مجد الدين (ت ٨١٧هـ)، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- القزوينيّ، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن جلال الدين المعروف بالخطيب (ت ٧٣٩ هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ٣ أجزاء، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة، دار الجيل، بيروت، د.ت.

- القفطيّ، أبو الحسن علي بن يوسف جمال الدين (ت ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النّحاة**، ٤ أجزاء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٢م.

- قنالي زاده، علي جلبي بن أمر الله (ت ٩٧٩هـ)، **رسالة تتعلق بأجوبة السمين عن اعتراضات شيخه أبي حيّان على مواضع من الكشاف**، مخطوط له نسخة محفوظة في مكتبة مهرشاة سلطان - إسطنبول، ضمن مجموع تحت عنوان: (مجموعة الحواشي)، وبرقم: (٣٩).

- القنوجيّ، أبو الطيب محمد صديق (ت ١٣٠٧هـ)، **أبجد العلوم**، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

- القيسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت ق٦هـ)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، جزآن، تحقيق د. محمد الدعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

- ابن قيم الجوزية، إبراهيم بن محمد برهان الدين (ت ٧٦٧هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، جزآن، تحقيق د. محمد عوض، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

- ابن مالك، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، ٤ أجزاء، تحقيق د. عبد الرحمن السّيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- ابن مالك، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، **المقتضب**، ٤ أجزاء، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- المُجاشعيّ، أبو الحسن علي بن فضّال القيروانيّ (ت ٤٧٩ هـ)، **النّكت في القرآن الكريم**، تحقيق د. عبد الله عبد القادر الطّويل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المراديّ، أبو محمد حسن بن قاسم بدر الدّين (ت ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د. طه محسن، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- المراديّ، أبو محمد حسن بن قاسم بدر الدّين (ت ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣ أجزاء، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- مكي القيسيّ، أبو محمد مكي بن أبي طالب الأندلسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، جزآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم جمال الدين (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ١٥ جزءًا، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف محب الدّين (ت ٧٧٨هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ١١ جزءًا، تحقيق أ.د علي محمد فاخر وآخرين، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- ابن النّاظم، محمد بن محمد بن عبد الله بدر الدين (ت٦٨٦هـ)، **شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، ٥ أجزاء، تحقيق عبدالمنعم خليل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- النّسفيّ، أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدّين (ت ٧١٠هـ)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ٣ أجزاء، تحقيق محي الدّين ديب مستو، الطبعة الأولى، دار الكلم الطّيب، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الهرويّ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، ٨ أجزاء، تحقيق محمد عوض، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

- الهرويّ، علي بن محمد (ت ٤١٥هـ)، **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق عبد المعين الملّوحي، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- ابن هشام الأنصاريّ، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدّين (ت ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- ابن هشام الأنصاريّ، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٤ أجزاء، تحقيق يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت.
- ابن هشام الأنصاريّ، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدّين (ت ٧٦١هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- الواحديّ، أبو الحسن علي بن أحمد (ت ٤٦٨هـ)، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، ٤ أجزاء، تحقيق الشيخ عادل أحمد، وعلي محمد معوض، ود. أحمد صيرة، وأحمد عبد الغني، و د. عبد الرحمن عويس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن العباس (ت ٣٨١هـ)، **علل النحو**، تحقيق محمود جاسم الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي موفق الدّين الموصليّ (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، ٦ أجزاء، قدّم له د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

Al Durr Al-Thameen Fi Bad Ma Thakarho Abu Hayyan Wa Aredaho Al Samin by Badr Al-Din Al-Ghazi

Abstract:

This is a study entitled "Al Durr Al-Thameen Fi Bad Ma Thakarho Abu Hayyan Wa Aredaho Al Samin" by Badr Al-Din Al-Ghazi. The subject of this study is the responses to fourteen grammatical issues in which Abu Hayyan Al-Andalūsī, author of the book "Al-Bahr Al-Muhit", objected to Jar Allah Al-Zamakhshari, author of the book (Al-Kashshaaf "the Revealer") that Al Samin Al Halabi supported with Al-Zamakhshari opinions. The importance of this study is also highlighted by the fact that it examines the opinions of scholars who were pioneers of their people in Arabic language and in the Interpretation of the Holy Quran. After reviewing and investigating the study, the researcher found out that Al-Ghazi had supported Abu Hayyan and presented as many answers as possible in which he responded to the Al Samin responses, and cited in every question the poetic verses quoted from a systematic interpretation that he had written before writing this study. The methodological approach in this investigation was the collection of the written copies of this original study which was collected by obtaining three complete copies calligraphy, in which this study was copied and investigated. The results of this study: the emergence of a new publication added to the Arabic language, and the emergence of a new work of Badr Al-Din, known for his strength in Arabic language.

The Author:

Dr. Abdelrahman Ismael Al-Tameeme

- (PhD degree in Arabic Language) and its literature. University of Baghdad, College of Arts, Department of Arabic Language, 2013-2016.
- 1st June 2017 - Present, Imam Ja'afer Al-Sadiq University, Al-Dujail, Salahuddin, Iraq. Lecturer.

PUBLICATIONS :

1- Al-Tameemi, A. and Al-lami A, 2017 : Grammar industry and meaning in the book ALMUHKAMAT of Abdul Karim Tabrizi (d. After 831 AH), Al-Adab Journal,Vol. 118 (ext), 2017, pp. 75-100.

2- Al-Tameemi, A. and Al-lami A, 2016 : Grammatical investigations in Arabic spoken in the book (AL MUHKAMAT) of Abdul Karim Tabrizi (d. After 831 AH), Al-Adab Journal,Vol. 181 (ext), 2016, pp. 49-73..

3- ALMUHAKAMAT FE AJWIBAT ALETERADHAAT, by Abdul Karim Jabbar AL-Tabrizi (d. After 831 AH), Grammatical study with book Collation, "PhD Thesis" .

4- (Grammar), Al-Suyuti's efforts to express the Holy Quran, "M. Sc. Thesis"

5- (Text linguistics). The role of links words in harmony of the text.

6- (Semantics), Semantic development Semitic languages.

7- (Comparative linguistics), (Latt) between Arabic and Semitic linguistics, rooting study.

8- (Phonetics), The level of sound in Azd Shanu'a.

10.34120/0757-042-588-001

Monograph 588

Al Durr Al Thameen Fi Bad Ma Zkarho Abu Hayyan Wa Aredaho Al Samin by Badr Al-Din Ghazi (984 A.H.): Reviewing and Observing

Abdelrahman Ismaeel Al-Tameeme, Ph.D.

Faculty of Law - Imam Ja'afar Al-Sadiq University

Iraq

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

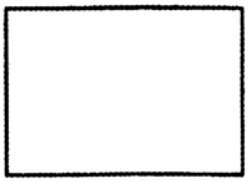

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية لذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الإشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

أ. د. عثمان حمود الخضر

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية
- البحوث الإنجليزية
- البحوث الفرنسية

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 170073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833705 (965)
البريد الإلكتروني: jgaps@ku.edu.kw
موقع المجلة: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps
: jgaps.kuniv : jgaps_ku : jgaps.ku

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. سلطان غالب الديحاني

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: joe@ku.edu.kw

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : عبدالرزاق خليفة الشايجي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ الخالدية 72455 الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ ٢٤٩٨٨٠٩٥ فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: jsis@ku.edu.kw - E-mail - الاشتراكات - هاتف: ٢٤٩٨٦٠٦١ - issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS alsharia_ku

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى: دار المنظومة www.mandumah.com

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية: EBSCO Publishing Products

لجنة التأليف والتعريب والنشر

AUTHORSHIP TRANSLATION AND PUBLICATION COMMITTEE

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976.

* أهداف اللجنة:

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية.

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي.

* مهام اللجنة:

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book). والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الأختصاصات في الكليات الجامعية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي:

لجنة التأليف والتعريب والنشر/ جامعة الكويت

ص.ب: 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون: 24984566 - 24984571 (965)

البريد الإلكتروني: atpc@ku.edu.kw

الموقع على الإنترنت: apc.ku.edu.kw/atpc

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور/ فهد علي الزميع

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / بيليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هـاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فـاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	*3 KD*	*for individuals.*
	15 KD	*for establishments*
Arab Countries:	*4 KD*	*for Individuals.*
	15 KD	*for establishments*
Other Countries:	*15 US$*	*for Individuals.*
	60 US$	*for establishments*

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT
Tel:(+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: http://journals.ku.edu.kw/kjs

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email:info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- بحوث باللغة العربية
- بحوث باللغة الإنجليزية
- بحوث باللغة الفرنسية
- مناقشات وندوات
- عروض الكتب الجديدة

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير

أ.د/ عبد الهادي ناصر العجمي

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
أ. د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى
EBSCO PUBLISHING
و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 00000000000000004202608

Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م ـ جامعة الكويت

مدير المركز

د. فيصل مخيط أبو صليب

يصدر عن المركز

* سلسلة الإصدارات الخاصة.
* سلسلة إصدارات الاستكتاب.
* سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه).
* سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
* سلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
* سلسلة التقارير الاستراتيجية.
* سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
* سلسلة الدراسات المترجمة.
* سلسلة دراسات قياس الرأي العام.

سلسلة الإصدارات الخاصة ـ سلسلة علمية محكمة

تعنى موضوعاتها بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وتهدف إلى إبراز خصوصيتها، ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة في ضوء المتغيرات الجارية، وتخضع للتحكيم العلمي.

قواعد النشر

أولاً: أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، الاجتماع، الأنثروبولوجيا، التربية، اللغة العربية وآدابها، الثقافة، البيئة، القانون، الإعلام، التراث (الآثار والحضارة والفنون).

ثانياً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.

ثالثاً: لم يسبق تقديمها أو جزء منها للنشر إلى جهة أُخرى.

رابعاً: ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن(٢٥,٠٠٠) كلمة (بحدود١٠٠ صفحة) (A4) لسلسلة الإصدارات الخاصة والاستكتاب، و (٨,٧٥٠) كلمة بحدود (٣٥) صفحة لسلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

خامساً: يقدم المركز مكافأة مالية رمزية عن كل دراسة.

الاشتراكات	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
	الأفراد	٤ د.ك	٤ د.ك	١٤ دولاراً
	المؤسسات	٢٥ د.ك	٢٥ د.ك	١٤ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) ـ الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف: ٢٤٩٨٤٦٥٨ ـ ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٨١٦٨٢٤ (المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥) فاكس: ٢٤٨١٤٢٩٥

البريد الإلكتروني
Gulf_center@yahoo.com

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز
www.cgaps.kuniv.edu

Advisory Board

Prof. Basil Hatim
American University
Sharjah - United Arab Emirates

Prof. Mona Baker
Manchester University
United Kingdom

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri
Department of Arabic Language and
Literature -Mohammed V University

Prof. Hamdi Hasan Abul Enein
Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology
Ain Shams University

Prof. Sari Hanafi
President of the International Sociological
Association - American University- Beirut

Prof. Abdullah Al-Walee'i
Geography Department
King Saud University

Prof. Ma'moun Fandi
Director of London Institute of Strategic Studies

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari
Editor - in - Chief

Prof. Abdallah M. E Alghazali
Department of Arabic
Language and Literature

Prof. Aded El-Aziz Ali Safar
Department of Arabic
Language and Literature

Prof. Taghreed Alqudsi
Information Studies Department

Prof. Numan M. Jubran
History Department

Prof. Baqer Salman Alnajjar
Sociology and Social
Service Department

Prof. Hesham Fathy Gad-elrab
Psychology Department

Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy
Philosophy Department

Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban
Department of Political Science

Dr. Ahmed Mubarak AlHasem
Geography Department

Maha Ibrahim Al-Msad
Editorial Manager

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE FIELD OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES.

Volume 42, 2022

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Al Durr Al Thameen Fi Bad Ma Zkarho Abu Hayyan Wa Aredaho Al Samin by Badr Al-Din Ghazi (984 A.H.): Reviewing and Observing

Abdelrahman Ismaeel Al-Tameeme, Ph.D.
Faculty of Law - Imam Ja'afar Al-Sadiq University
Iraq

ISSN: 1560 - 5248
Monograph -588 Volume 42
1443 A.H/2022 (March)